دراسات اقتصادية

السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية

نصف سنوية محكمة تعنى بالشئون الاقتصادية

تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية - جامعة الملك سعود

المجلد الأول - العدد الثاني رجب ١٤١٩هـ (أكتوبر ١٩٩٨م)

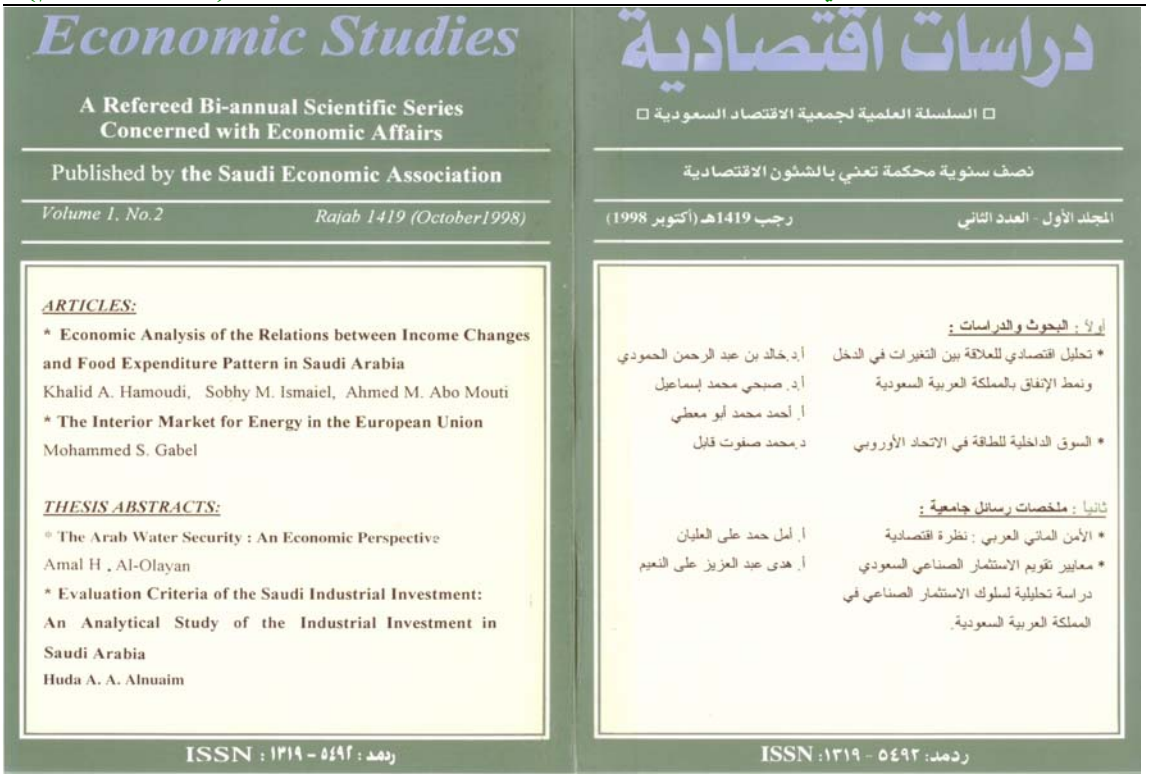

Economic Studies

A Refereed Bi-annual Scientific Series Concerned with Economic Affairs

Published by the Saudi Economic Association

Volume 1, No.2 Rajab 1419 (October1998)

ARTICLES:

* Economic Analysis of the Relations between Income Changes and Food Expenditure Pattern in Saudi Arabia
Khalid A. Hamoudi, Sobhy M. Ismaiel, Ahmed M. Abo Mouti
* The Interior Market for Energy in the European Union
Mohammed S. Gabel

THESIS ABSTRACTS:

* The Arab Water Security : An Economic Perspective
Amal H . Al-Olayan
* Evaluation Criteria of the Saudi Industrial Investment: An Analytical Study of the Industrial Investment in Saudi Arabia
Huda A. A. Alnuaim

ISSN : ١٣١٩ - ٥٤٩٢ ردمد :

دراسات اقتصادية

□ السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية □

نصف سنوية محكمة تعني بالشئون الاقتصادية

المجلد الأول - العدد الثاني رجب 1419هـ (أكتوبر 1998)

أولاً : البحوث والدراسات :

* تحليل اقتصادي للعلاقة بين التغيرات في الدخل ونمط الإنفاق بالمملكة العربية السعودية — أ.د.خالد بن عبد الرحمن الحمودي، أ.د. صبحي محمد إسماعيل، أ. أحمد محمد أبو معطي
* السوق الداخلية للطاقة في الاتحاد الأوروبي — د.محمد صفوت قابل

ثانيا : ملخصات رسائل جامعية :

* الأمن المائي العربي : نظرة اقتصادية — أ. أمل حمد على العليان
* معايير تقويم الاستثمار الصناعي السعودي دراسة تحليلية لسلوك الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية. — أ. هدى عبد العزيز على النعيم

ISSN :١٣١٩ - ٥٤٩٢ ردمد:

أولاً: البحوث والدراسات :

- **تحليل اقتصادي للعلاقة بين التغيرات في الدخل ونمط الإنفاق بالمملكة العربية السعودية** — **أ. د. خالد بن عبد الرحمن الحمودي، أ. د. صبحي محمد إسماعيل، أحمد محمد أبو معطي**
- **السوق الداخلية للطاقة في الاتحاد الأوروبي** — **د. محمد صفوت قابل**

ثانياً: ملخصات رسائل جامعية :

- **الأمن المائي العربي: نظرة اقتصادية** — **أ. أمل حمد على العليان**
- **معايير تقويم الاستثمار الصناعي السعودي دراسة تحليلية لسلوك الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية.** — **أ. هدى عبد العزيز على النعيم**

ردمد : ٥٤٩٢ - ١٣١٩ : ISSN

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
ص.ب ٢٤٥٩ الرياض ١١٤٥١ المملكة العربية السعودية
تلفون: ٤٦٧٤١٤١ فاكس: ٤٦٧٤١٤٢

دراسات اقتصادية

السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية

نصف سنوية محكمة تعنى بالشئون الاقتصادية

تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية - جامعة الملك سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. منصور إبراهيم التركي — أ.د. محمد سلطان أبو علي

أ.د. خالد عبد الرحمن الحمودي — أ.د. عبد الحميد حسن الغزالي

أ.د. يوسف عبد الله صائغ — أ.د. سعيد النجار

أ.د. رويير أميل مابرو

هيئة التحرير

أ.د. فايز بن إبراهيم الحبيب — رئيساً

د. محمد بن حمد القنيبط — سكرتيراً

أ.د. عاصم بن طاهر عرب — عضواً

د. ماجد بن عبد الله المنيف — عضواً

د. وديع بن أحمد فاضل كابلي — عضواً

الصف والإخراج الفني: الطيب بخيت إدريس

ما ينشر في هذه السلسلة من آراء تقع مسئوليته على عاتق الباحثين

- تدعوكم إلى نشر أبحاثكم والحصول على أسرع الردود حولها.
- تخضع جميع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.
- تنشر مساهماتكم في باب المناقشات ومراجعات الكتب والتقارير والرسائل الجامعية والندوات.
- تصرف مكافأة رمزية عن البحث الذي يجاز نشره.

قواعد النشر

في مجلة دراسات اقتصادية

السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية

السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية هي دورية علمية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية بجامعة الملك سعود، وهي تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر نتائج أبحاثهم. تنظر هيئة التحرير في مواد في علم الاقتصاد وفروعه. تقدم البحوث الأصلية باللغة العربية والإنجليزية التي لم يسبق نشرها أو إرسالها للنشر في مجلات أخرى، وفي حالة القبول يجب ألا تنشر المادة في أي دورية أخرى دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير .

تنقسم المواد التي تقبلها السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية للنشر إلى الأنواع التالية:

(١) بحث: ويشتمل على عمل المؤلف في مجال تخصصه، ويجب أن يحتوى على إضافة للمعرفة في مجاله وأن يكون في حدود (٢٥) صفحة.

(٢) مقالة استعراضية: وتشتمل على عرض نقدي لبحوث سبق أجراؤها في مجال معين أو أجريت في خلال فترة زمنية محددة وألا تتجاوز (٥) صفحات.

(٣) المنبر(منتدى): ويشتمل على خطابات إلى المحرر، ملاحظات وردود.

(٤) نقد الكتب.

تعليمات عامة:

(١) تقديم المواد: يقدم الأصل مطبوعا - ومعه نسختين - على مسافتين وعلى وجه واحد من ورق مقاس A4 (٢١ x ٢٩،٧ سم) ، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيما متسلسلا بما في ذلك الجداول والأشكال. وتقدم الجداول والصور واللوحات وقائمة المراجع على صفحات مستقلة مع تحديد أماكن ظهورها في المتن .

(٢) الملخصات: يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية على ألا يزيد عدد كلمات كل منهما على (٢٠٠) كلمة.

(٣) الجداول والمواد التوضيحية: يجب أن تكون الجداول والرسومات واللوحات مناسبة لمساحة الصف في صفحة المجلة(١٢،٥ × ١٨ سم)، ويتم إعداد الأشكال بالحبر الصيني الأسود على ورق كلك، ولا تقبل صور الأشكال عوضا عن الأصول. كما يجب أن تكون الخطوط واضحة ومحددة ومنتظمة في كثافة الحبر ويتناسب سمكها مع حجم الرسم، ويراعى أن تكون الصور الظلية الملونة أو غير الملونة - مطبوعة على ورق لماع .

(٤) الاختصارات: يجب استخدام اختصارات عناوين الدوريات العلمية كما هو وارد في The World List of Scientific Periodicals. تستخدم الاختصارات المقننة دوليا بدلا من كتابة الكلمات مثل : سم ، مم، م، كم، مل، كجم، ق، %، ... الخ.

(٥) المراجع: بصفة عامة يشار إلى المراجع بداخل المتن بالأرقام حسب أولوية ذكرها. تقدم المراجع جميعها تحت عنوان المراجع في نهاية المادة بالطريقة المتبعة في أسلوب (MLA):

(أ) يشار إلى الدوريات في المتن بأرقام داخل أقواس مربعة على مستوى السطر. أما في قائمة المراجع فيبدأ المرجع بذكر رقمه داخل قوسين مربعين فاسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى أو

اختصاراتها فعنوان البحث (بين علامتي تنصيص) فاسم الدورية(تحت خط) فرقم المجلد، فرقم العدد، فسنة النشر(بين قوسين) ثم أرقام الصفحات.

مثال : رزق، إبراهيم أحمد،(مصادر الاتصال المعرفي الزراعي لزراع منطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية) مجلة كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، م ٩، ع ٢ (١٩٨٧م)، ٦٣-٧٧.

(ب) يشار إلى الكتب في المتن داخل قوسين مربعين مع ذكر الصفحات، مثال [٨، ص١٦] . أما في قائمة المراجع فيكتب رقم المرجع داخل قوسين مربعين متبوعا باسم المؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها فعنوان الكتاب (تحته خط) فمكان النشر ثم الناشر فسنة النشر.

مثال: الخالدي، محمود عبد الحميد، قواعد نظام الحكم في الإسلام، الكويت:دار البحوث العلمية، ١٩٨٠م.

عندما ترد في المتن إشارة إلى مرجع سبق ذكره يستخدم رقم المرجع السابق ذكره(نفسه) مع ذكر أرقام الصفحات المعنية بين قوسين مربعين على مستوى السطر. يجب مراعاة عدم استخدام الاختصارات مثل: المرجع نفسه ، المرجع السابق ، ... الخ.

(٦) الحواشي: تستخدم لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية. ويشار إلى التعليق في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر بدون أقواس. وترقم التعليقات متسلسلة داخل المتن ويمكن الإشارة إلى مرجع داخل الحاشية - في حالة الضرورة - عن طريق استخدام رقم المرجع بين قوسين بنفس طريقة استخدامها في المتن . تقدم التعليقات على صفحات مستقلة علما بأنها ستطبع اسفل الصفحات المعنية ويفصلها عن المتن خط.

(٧) تعبر المواد المقدمة للنشر عن آراء ونتائج مؤلفيها فقط.

(٨) المستلات: يمنح المؤلف عشرة (١٠) مستلة مجانية من بحثه.

(٩) المراسلات: توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير - السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية

ص .ب ٢٤٥٩ الرياض ١١٤٥١

المملكة العربية السعودية

هاتف ٤٦٧٤١٤١ فاكس ٤٦٧٤١٤٢

(١٠) عدد مرات الصدور: نصف سنوية.

Economic Studies

A Refereed Bi-annual Series
Of the Saudi Economic Association

Advisory Board

Mansoor A. Al-Turki
Mohammed S. Abu Ali
Saeed Al-Najjar
Abd Al-Hameed H. Al-Ghazali
Khalid A. Hamoudi
Yusif Al-Sayigh
Robert Mabro

Editorial Board

Editor-in-Chief : B. A. Al-Ibrahim
Editor : A. S. Obaid
Associate Editors
M. A. Al-Moneef
W. A. F. Kabli
M. A. Al-Jarrah

Typesetting: *ALTayeb Bakheit Idriss*

- Invites all researchers to submit their original work and receive prompt response.
- All articles submitted are refereed according to the established academic procedures.
- Publishes reports, book reviews, and comments on previously published articles.
- Upon Acceptance for publication, the author(s) will receive a token reward.

Address correspondence to: Editor-in-Chief
ECONOMIC STUDIES
SAUDI ECONOMIC ASSOCIATION
P. O. BOX 2459 RIYADH 11451
SAUDI ARABIA

Economic Studies

A Refereed Bi-annual Series
Of the Saudi Economic Association

Guidelines for Authors

This periodical is a publication of the Saudi Economic Association. Its purpose is to provide an opportunity for scholars to publish their scholarly works based on research. The Editorial Board, through Division Editorial Boards, will consider manuscripts from all field of Knowledge. Manuscripts submitted in either Arabic or English. And if accepted for publication, may not be published elsewhere without the express permission of the Editor-in- Chief.

The Following is the manuscript type classification used by the editorial board:

1 – Article:

An account of authors works in a particular field. It should contribute new Knowledge to the field in which the research was conducted.

2 – Review Article:

A critical synthesis of the current literature in particular field, or a synthesis of the literature in a particular field during an explicit period of time

3 – Brief Article:

A short article (note) having the same characteristics as an article.

4 – Forum:

Letters to the Editor

5 – Book Reviews:

General Instructions

1 – Submission of Manuscripts:

A typewritten original manuscript (one side only) using A4 size papers, double-spaced, and along with two copies is required. All pages, including tables and other illustrations, are to be numbered consecutively. Tables, other illustrations, and references should be presented on separate sheets with their proper text position indicated.

2 – Abstracts:

Manuscripts for articles review articles, and brief articles require that both Arabic and English abstracts, using not more than 200 words in each version, be submitted with the manuscript.

3 - Tables and other illustrations:

Table, figures, charts, graphs and plates should be planned to fit the Journals page size (12.5 cm×18cm). Line drawings are to be presented on high quality tracing paper using black India ink. Copies are not permitted for use as originals. Line quality is required to be uniform, distinct, and in proportion to the illustration. Photographs may be submitted on glossy print paper in either black and white, or color.

4 – Abbreviations:

The names of periodicals should be abbreviated in accordance with The World List of Scientific Periodical where appropriate, abbreviations rather than words are to be used, e.g., cm, mm, m, Km, cc, ml, g, mg, Kg, min, %, Fig. Etc.

5 – References:

In general, reference citations in the text are to be identified sequentially. Under the "References" heading at the end of the manuscript all references are to be presented sequentially in MLA entry form.

a) Periodical citations in the text are to be enclosed in on-line brackets, e. g., [7]. Periodical references are to be presented in the following form: reference number (in on-line brackets [ ]), authors surname followed by a given name and/or initials, the title of the article (in quotation marks), title of the periodical (underlined), volume, number, year of publication (in parenthesis), and pages.
   Example:
   [7] Hicks, Granville. "Literary Horizons: Gestations of a Bain Child." Saturday Review, 45, No. 62(1962), 2-23.

b) Book citations in the text are to be enclosed in on-line brackets including the page (s), e. g., [8,p.16]. Book references are to include the following: reference number (in on-line brackets [ ]), authors surname followed by a given name and/or initials, title of the book (underlined), place of publication, publisher, and year of publication.
   Example:
   [8] Daiches, David. Critical Approaches to Literature. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1956.

When a citation in the text is used to refer to a previously cited reference, use the same reference number and include the appropriate page number (s) in on-line brackets.

It is not permissible to use any Latin terms as op.cit. loc.cit., ibid., in the style described above.

6 – Content Note:

A content note is a note from the author to the reader providing clarifying information. A content note is indicated in the text by using a half-space superscript number (e.g., … books[3] are…). Content notes are to be sequentially numbered throughout the text. A reference may be cited in a content note by use of a reference number (in online brackets [ ]) in the same way they are to be used in the text. If a reference citation in the text follows a content note citation, and if the said content note has a reference citation contained within it, then the text reference citation number used in the text follows the reference number used in the content note.

Content notes are to be presented on separate sheets. They will be printed below a solid line, which separates the content notes from the text. Use the same half-space superscript number assigned the content note(s) in the text to precede the content note itself.

7 - The manuscripts and Forum items submitted to the Journal for publication contain the author's conclusions and opinions and, if published, do not constitute a conclusion or opinion of the Editorial Board.

8 - Reprints:

Authors will be provided ten (10) reprints without charge.

9 - Correspondence:

Address correspondence to:

Editor-in-Chief
ECONOMIC STUDIES
SAUDI ECONOMIC ASSOCIATION
P. O. BOX 2459 RIYADH 11451
SAUDI ARABIA

10 – Frequency : Biannual

تحليل اقتصادي للعلاقة بين التغيرات في الدخل ونمط الإنفاق الغذائي بالمملكة العربية السعودية

أ.د. خالد بن عبد الرحمن الحمودي ، أ.د. صبحي محمد إسماعيل

أ. أحمد محمد أبو معطي

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة

جامعة الملك سعود

ملخص البحث :

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين التغيرات في الدخل ونمط الإنفاق الغذائي وتقدير الدوال الاستهلاكية الانفاقية لأهم المجموعات السلعية الغذائية واستخدامها في تقدير المرونات الاستهلاكية الانفاقية ولأهم المجموعات السلعية الغذائية وتقدير الكميات المتوقع استهلاكها منها في السنوات المقبلة.

وقد بينت الدراسة أن مجموعة اللحوم والدواجن تحتل المرتبة الأولى من قائمة المنفق على الغذاء، يليها مجموعة الفواكه الطازجة ثم مجموعة الخبز والحبوب والخضروات الطازجة والألبان ومنتجاتها، وذلك لجميع الأسر بمختلف فئاتها الدخلية باستثناء الأسر التي يقل دخلها الشهري عن ٢٠٠٠ ريال حيث احتلت مجموعة الخبز والحبوب المرتبة الثانية بدلا من مجموعة الفواكه الطازجة في كل من المناطق الحضرية الكبرى والصغرى على حد سواء .

ولقد تم التقدير القياسي للعلاقات الانفاقية الاستهلاكية في الصورة النصف لوغارثمية ومنها قدرت المرونات الانفاقية الاستهلاكية للطعام والشراب ككل ولمجموعة اللحوم والدواجن ولمجموعة الفواكه الطازجة بنحو ٠,٦ ، كما قدرت لكل

من مجموعة الخبز والحبوب ومجموعة الخضروات الطازجة ومجموعة الألبان ومنتجاتها بنحو ٠,٥ ، واستنادا على التقديرات المتحصل عليها من هذه الدراسة يتوقع أن يبلغ الاستهلاك الكلي من اللحوم والدواجن، الفواكه، الخبز والحبوب، الخضروات، الألبان ومنتجاتها نحو ٠,٧٩٤ ، ٢,٠٣ ، ٢,١٤٧ ، ١,٩٠٥، ٠,٧١ مليون طن على التوالي في سنة ١٩٩٧م.

تحليل اقتصادي للعلاقة

بين التغيرات في الدخل ونمط الإنفاق الغذائي بالمملكة العربية السعودية

مقدمة :

يعتبر الدخل من أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك، ويرتبط تأثيره بالدورات الاقتصادية وبمدى التغير الذي يحدث في مستوى الأجور والأسعار[١]، فكلما ارتفع الدخل النقدي بمعدل أعلى من الارتفاع الأسعار كلما دل ذلك على ارتفاع الدخل الحقيقي والعكس صحيح. ولدخل الأسرة أهمية بالغة وتأثير ملحوظ على نمط الإنفاق على الغذاء بشكل عام، وعلى مجموعات السلع الغذائية بشكل خاص حيث تلعب التغيرات في المستويات الدخلية للأسرة دورا مهما في تغيرات مستوياتها الاستهلاكية.

ولقد أعطت نتائج كثير من الدراسات التطبيقية السابقة دليلا قويا يؤكد أن الدخل هو المحدد الرئيس للإنفاق على الغذاء، ومن ثم تبني الكثير من السياسات والبرامج، ومن أمثلتها الإعانات الغذائية في بعض الدول على مستوى دخل الأسرة[٢]، كما لاقت العلاقة بين الدخل والاستهلاك عناية كثير من الباحثين. ويعتبر الإحصائي الألماني إرنست إنجل Ernest Engel أول من بحث في مثل هذه العلاقة في عام ١٨٥٧م وتوصل إلى عدة أنماط استهلاكية عامة عرفت فيما بعد بقوانين إنجل Engel Laws وذلك عند تحليله لبيانات ميزانية الأسرة، ولقد كان من أهمها انه كلما زاد دخل الأسرة انخفضت النسبة المئوية المنفقة على السلع الغذائية وازدادت النسبة المئوية المنفقة على السلع والخدمات الأخرى غير الغذائية. كما بينت الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية انه بزيادة الدخل يزداد الاستهلاك الغذائي ولكن لوحظ أن الزيادة في الاستهلاك الغذائي اقل من الزيادة في الدخل [٣، ص ١١١].

وتعتبر دراسة Prais and Houthakker [4,p.p. 1-201] من الدراسات الرائدة في تناول بحث ميزانية الأسرة وتحليل العلاقات الاستهلاكية الانفاقية على السلع الغذائية.

ولقد حظيت بحوث الإنفاق الغذائي التي سبقت بحث الإنفاق الغذائي لسنة ١٤٠٥هـ اهتمام بعض الباحثين من خلال تحليلها واستخلاص مؤشراتها، فقد تناولت إحدى الدراسات[٥] بحث الإنفاق الاستهلاكي بالمملكة لعام ١٣٩٧هـ في تقدير علاقات في صور نصف لوغارثمية لإنفاق الأسر على مختلف السلع والخدمات وانفلاقها الاستهلاكي الكلي، كما تناول الحمودي، وإسماعيل[٦] بحث الإنفاق الاستهلاكي لسنة ١٤٠٠هـ في تقدير علاقات استهلاكية انفاقية للبيض، كما استخدم إسماعيل [٧] بيانات بحث الإنفاق الاستهلاكي في المملكة لسنة ١٤٠٠هـ في التوصل إلى تقديرات للعلاقات الاستهلاكية الانفاقية للسلع الغذائية في صورة نصف لوغارثمية مركزا على استكشاف أوجه الشبه والاختلاف بين الأسر السعودية والأسر غير السعودية في أنماطها الغذائية.

ونظرا لان بحث الإنفاق الاستهلاكي في المملكة لسنة ١٤٠٥هـ يعد أحدث بحوث الإنفاق الاستهلاكي وأكثرها شمولا من حيث تغطيته لخمسة عشر مدينة من مدن المملكة، فمن المنتظر أن تكون النتائج التي يمكن تقديرها من تحليل بياناته أقرب للواقع في تمثيل طبيعة العلاقة بين الإنفاق على مختلف السلع والإنفاق الاستهلاكي الكلي ومن ثم اكثر دقة في اتخاذها أساسا للتوقع بالكميات المستهلكة من أهم المجموعات السلعية في الفترة اللاحقة.

أهداف الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة تحليل العلاقة بين التغيرات في الدخل ونمط الإنفاق الغذائي بالمملكة والاستناد إلى ذلك في التوقع بالاحتياجات الاستهلاكية من أهم المجموعات السلعية الغذائية في المستقبل في ضوء التغيرات الدخلية المنتظرة، ويمكن تحقيق ذلك

من خلال تحليل طبيعة الإنفاق على الغذاء بشكل عام وعلى أهم المجموعات الغذائية، ثم التقدير القياسي لدوال الإنفاق الاستهلاكي على الغذاء بشكل عام، وعلى أهم المجموعات الغذائية وتقدير المرونات الاستهلاكية الانفاقية ثم استخدامها في التوقع بالاستهلاك الفردي والكلي لأهم المجموعات الغذائية في ضوء التغيرات المتوقعة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي وفي عدد السكان .

البيانات المستخدمة وأسلوب التحليل :

استند البحث على البيانات المقطعية Cross Sectional Data التي يتيحها بحث الإنفاق الاستهلاكي في المملكة والذي صدر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني [٨] في عام ١٤٠٥هـ ، وجمعت بياناته من عينة عشوائية قدرها ٢٧١٠٠ أسرة من خمسة عشر مدينة بالمملكة وهي الرياض وجدة والدمام وبريدة وأبها والطائف وتبوك والمدينة ومكة والهفوف كمدن كبرى وكذلك مدن عفيف وعرعر وحائل وينبع وجيزان كمدن صغرى. وبهذا فإنه يغطي مناطق حضرية وليست ريفية أو بدوية، ويشتمل على بيانات قيمية – وليست كمية – عن الإنفاق على أهم المجموعات السلعية وفقا لتسع فئات دخلية للأسرة تبدأ من أقل من ألف ريال شهريا وتنتهي بفئة الدخل الأكثر من ١٥ ألف ريال شهريا، كما أعتبر بحث الإنفاق الاستهلاكي الأسرة وحدة الدراسة ولم يتضمن أية بيانات خاصة بالفرد كما لم يتضمن بيانات عن عدد أفراد الأسرة وفقا للفئات الدخلية المدروسة. ويعتبر بحث الإنفاق الاستهلاكي في المملكة في سنة ١٤٠٥هـ هو أحدث بحوث الإنفاق الاستهلاكي التي أصدرت وأشملها جميعا ، إلا انه يجب التحفظ في تفسير النتائج لاحتمال وجود علاقة بين السعر المدفوع في السلعة ومستوى الإنفاق نتيجة لاختلاف نوعية السلعة، إضافة إلى اعتبار الأسرة وليس الفرد هي وحدة الدراسة بفرض عدم وجود اختلافات في حجم الأسرة بين فئة دخلية وأخرى.

واعتمد البحث على كل من التحليل الوصفي والكمي مستخدما أسلوب تحليل التباين وتحليل الانحدار وبعض الاختبارات الإحصائية مثل اختبار (ف) ، (ت) وغيرها من الاختبارات المناسبة لأغراض البحث .

نتائج البحث

أولا : تغير الإنفاق الاستهلاكي والغذائي بتغير فئة الدخل :

من المفيد هنا وصف تغيرات إجمالي الإنفاق الاستهلاكي وإجمالي الإنفاق على الغذاء وعلى أهم المجموعات الغذائية الرئيسة وهي مجموعة اللحوم والدواجن، والفواكه الطازجة، والخضروات الطازجة، والخبز والحبوب، والألبان ومنتجاتها، والتي تشكل في مجموعها ٧٠% تقريبا من إجمالي الإنفاق الغذائي للأسر ذات الدخل المتوسط (٤٠٠٠ - ٤٩٩٩) ريال (بحث الإنفاق الاستهلاكي، ١٤٠٥هـ). ويركز هذا الجزء على الجانب الوصفي لطبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي وفئات الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري على الغذاء مع الإشارة إلى تحليل تباين نسب الإنفاق في اتجاهات ثلاث توضح أثر تغير الإنفاق الاستهلاكي وتغير السلعة واثر الإقامة في مدن حضرية كبرى أو صغرى على هذه النسب . وقد لوحظ أن الأسر في المناطق الحضرية الكبرى يزداد إجمالي إنفاقها الشهري بزيادة دخلها، فالأسر التي يقل دخلها الشهري عن ألف ريال لا تنفق على السلع والخدمات إلا ٥٩٦ ريالا فقط ، في حين أن الأسر التي يزيد دخلها الشهري عن ١٥ ألف ريال تنفق على السلع والخدمات نحو ١٨ ألف ريال شهريا، أي أنها تنفق ثلاثين ضعف ما تنفقه الأسر منخفضة الدخل تقريبا، بينما الأسر متوسطة الدخل والتي يتراوح دخلها الشهري بين (٤٠٠٠ – ٤٩٩٩) ريال فبلغ إجمالي إنفاقها الشهري على السلع والخدمات ٣٥٦٦ ريالا تمثل ستة أمثال ما تنفقه الأسر منخفضة الدخل ، وخمس ما تنفقه الأسر مرتفعة الدخل (جدول ١) . ويبدو هذا النمط مشابها للمناطق الحضرية الصغرى إذ تنفق الأسرة ذات الدخل الشهري الأقل من ألف ريال على السلع والخدمات نحو ٥٤٣ ريالا شهريا، في حين تنفق الأسر التي يزيد دخلها عن ١٥ ألف ريال نحو ٢١,٦ ألف ريال شهريا أي ما يعادل ٤٠ ضعف ما تنفقه الأسرة منخفضة الدخل (جدول ٢) . ويلاحظ أن الأسر التي يقل إجمالي إنفاقها الشهري عن

ألف ريال في المناطق الحضرية الكبرى تنفق على الغذاء نحو ٤٢٧ ريالا أي ما يمثل ٧١,٦% تقريبا من إجمالي إنفاقها الشهري، على الرغم من أن الأسرة مرتفعة الدخل والتي يزيد دخلها الشهري عن ١٥ ألف ريال تنفق على الغذاء نحو ٣٧٨٨ ريالا، وهذا يمثل عشر أمثال ما تنفقه الأسر منخفضة الدخل، إلا أن ما يشكله إنفاق الأسرة مرتفعة الدخل لا يتجاوز ٢٠,٨% من إجمالي إنفاقها الشهري (جدول ١) . وبالمقارنة مع الأسرة في المناطق الحضرية الصغرى تتضح زيادة بسيطة في الأخيرة من حيث الإنفاق على الغذاء الأمر الذي قد يرجع لبعض العادات كانتشار الولائم والحفلات بكثرة فيها. وعموما يمكن الاستنتاج من بيانات جدول(١) ، وجدول(٢) أن نمط الإنفاق الغذائي يتخذ اتجاها متماثلا مع زيادة الدخل في كلتا المجموعتين.

ويتفاوت الإنفاق على المجموعات السلعية الغذائية تبعا لأهميتها النسبية للأسرة فقد تبين أن ما ينفق شهريا على اللحوم والدواجن يتراوح بين ٩٣ ريالا للأسرة ذات الدخل المنخفض و ٩٢٠ ريالا للأسرة ذات الدخل المرتفع في المناطق الحضرية الكبرى، كما يتراوح بين ٨٩ ريالا ، ٩١١ ريالا على التوالي في المناطق الحضرية الصغرى. ويبلغ الإنفاق الشهري على مجموعة الفواكه الطازجة للأسرة التي يقل دخلها الشهري عن ألف ريال نحو ٤٤ ريالا في المناطق الحضرية الكبرى ونحو ٣٨ ريالا في المناطق الحضرية الصغرى، بينما تنفق عليها الأسرة ذات الدخل الشهري الذي يتجاوز ١٥ ألف ريال ٤٧٩ ريالا في المناطق الحضرية الكبرى، ٥١١ ريالا المناطق الحضرية الصغرى (جدول ١ ، جدول ٢).

وتنفق الأسرة التي يقل دخلها الشهري عن ألف ريال على مجموعة الخبز والحبوب ٥٤ ريالا في المناطق الحضرية الكبرى تزداد إلى ٧٠ ريالا في المناطق الحضرية الصغرى، بينما تنفق الأسرة التي يزيد دخلها الشهري عن ١٥ ألف ريال على هذه المجموعة السلعية الغذائية ٣٧٩ ريالا في المناطق الحضرية الكبرى تزداد إلى ٤٥٦

ريالا في المناطق الحضرية الصغرى. كما تنفق الأسرة ذات الدخل الشهري الذي يقل عن ألف ريال على كل من مجموعة الخضروات الطازجة ومجموعة الألبان ومنتجاتها ٤٥ ريالا ، ٤٤ ريالا على التوالي في المناطق الحضرية الكبرى ونحو ٣٥ ريالا ، ٢٦ ريالا على التوالي في المناطق الحضرية الصغرى، ويزداد هذا الإنفاق للأسرة التي يتجاوز دخلها ١٥ ألف ريال ليصل إلى ٢٩٦ ريالا و٢٨٢ ريالا على التوالي في المناطق الحضرية الكبرى ونحو ٣٥٢ ريالا و٣٥٥ ريالا على الترتيب في المناطق الحضرية الصغرى (جدول ١ ، جدول ٢).

ويستدل من البيانات الواردة في جدول (١) وجدول (٢) بأن مجموعة اللحوم والدواجن تحتل المرتبة الأولى في قائمة إنفاق الأسرة على الغذاء تليها مجموعة الفواكه الطازجة ثم مجموعة الخبز والحبوب ثم الخضروات الطازجة ثم مجموعة الألبان ومنتجاتها . ويعد هذا النمط الترتيبي نمطا عاما لكافة الفئات الدخلية باستثناء الفئتين الدخليتين (اقل من ألف ريال) و(١٠٠٠ - ١٩٩٩ ريالا) حيث احتفظت مجموعة اللحوم والدواجن بمكانتها الأولى تلتها مجموعة الخبز والحبوب ثم مجموعة الفواكه الطازجة، ثم مجموعة الخضروات الطازجة فالألبان ومنتجاتها .

ولقد تم تحليل تباين نسب الإنفاق على المجموعات السلعية الغذائية من جملة الإنفاق الغذائي في اتجاهات ثلاثة لمعرفة اثر تغير الإنفاق الاستهلاكي الكلي الشهري للأسرة واثر اختلاف السلع وكذلك اثر الإقامة في مناطق حضرية كبرى أو صغرى على هذه النسب، وتبين عدم اختلاف هذه النسب بشكل عام مع اختلاف الإنفاق الاستهلاكي الكلي الشهري للأسرة حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة ٠,٥٥ ، واتضح أن هذه النسب تختلف بدرجة معنوية بين السلع عند مستوى معنوية ٠١. حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة ٣٠٠,٨ ، كما ثبت أيضا معنوية اختلاف هذه النسب بين المناطق الحضرية الكبرى والصغرى عند مستوى معنوية ٠٥. حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة ٤,١٧.

ثانيا : العلاقات الانفاقية الاستهلاكية :

لتحليل وتفسير العلاقة بين تغيرات الدخل والتغيرات في إجمالي الإنفاق على الغذاء ككل والإنفاق على بعض المجموعات الغذائية بصفة خاصة تم تقدير العلاقات الانفاقية الاستهلاكية والتي تسمى بمنحنيات إنجل (Engel Curves) حيث استخدم الإنفاق الاستهلاكي الكلي الشهري للأسرة كمتغير شارح وذلك لان توزيع الإنفاق بين مختلف السلع يعتمد فقط على مستوى الإنفاق الاستهلاكي كما بينه Prais and Houthakker [4 p.p. 80-81.] ويتوقف الاعتماد على مقدار الإنفاق النقدي على السلعة أو الكمية المادية المستهلكة منها كمتغير تابع على توفر ودقة البيانات في بحوث ميزانية الأسرة، ونظرا لتوفر بيانات مقدار الإنفاق النقدي فقط في بحث الإنفاق الاستهلاكي بالمملكة لعام ١٤٠٥هـ والذي اعتمد عليه هذا البحث، فسوف يتناول البحث الإنفاق على الغذاء ككل أو الإنفاق على كل من المجموعات الغذائية موضع الدراسة بالتحليل لمتغير تابع.

ولقد قدرت العلاقة الانفاقية الاستهلاكية للغذاء ككل وللمجموعات الغذائية المختارة كل على حدة في الصورة النصف اللوغارتمية اعتمادا على مشاهدات المناطق الحضرية الصغرى والكبرى والتي تبلغ ١٨ مشاهدة لتسمح بتقديرات اكثر دقة ولتعطي مؤشرات اكثر عمومية يمكن الاستناد إليها في التوقع بالكميات المستهلكة على مستوى المملكة ككل في المستقبل . وقد فضل استخدام الصورة النصف لوغارتمية لأنها تعطي قيما للمرونة تتناسب عكسيا مع مستوى الإنفاق على السلعة موضع الدراسة فتبدو المرونة منخفضة للأسر ذات الدخل المرتفع وتبدو عالية للأسر ذات الدخل المنخفض بالإضافة إلى إمكانية حسابها عند المتوسط ، وتعطي ميلا حديا للإنفاق على السلعة يتناسب عكسيا مع مستوى الإنفاق الكلي، كما تتميز أيضا بتوضيح إنفاق كلي موجب عندما يكون الإنفاق على السلعة مساويا للصفر وبذلك تعتبر أفضل الصور لتمثيل العلاقات الانفاقية الاستهلاكية الغذائية عموما والعلاقات الانفاقية الاستهلاكية

للمجموعات الغذائية المختارة بصفة خاصة لتميزها الواضح وللاعتبارات السابقة وتوافقها مع قوانين الاستهلاك المعروفة.

ولقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية وتم التوصل إلى التقديرات القياسية للعلاقات الاستهلاكية الانفاقية التي يعرضها جدول (٣) . وقد اجري اختبار Glesijer Test [9,p.301] واتضح خلو النماذج المقدرة من مشكلة عدم تجانس التباين Heteroscedasticity ومن ثم يمكن الاعتماد عليها.

وتشير العلاقة الانفاقية الاستهلاكية المقدرة في صورتها الرياضية النصف لوغارثمية للغذاء ككل أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الكلي الشهري يفسر ٩٢% من التغيرات الحادثة في إجمالي الإنفاق الغذائي الشهري كما يتضح من الدوال الانفاقية الاستهلاكية للمجموعات الغذائية الخمس المختارة أن إشارة العامل المستقل (متوسط إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الكلي الشهري) تتفق مع المنطق الاقتصادي حيث كانت الإشارة موجبة، كما بين اختبار F أن جميع العلاقات المقدرة كانت معنوية عند مستوى ١% وبذلك يرفض فرض العدم Hull Hypothesis الذي يفترض عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (جدول ٣).

وتبين من النتائج المتحصل عليها بالنسبة لمجوعة اللحوم والدواجن أن قيمة F المحسوبة بلغت ٢٥١ مما يدل على معنوية الصورة الرياضية المقدرة عند مستوى ١%. أما من ناحية معامل التحديد R^2 فكانت قيمته ٠,٩٤ ، ويتضح من ذلك أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الكلي الشهري للأسرة يفسر ٩٤% من التغيرات الحادثة في إجمالي الإنفاق الشهري على اللحوم والدواجن (جدول ٣).

وقد دلت النتائج الإحصائية المتحصل عليها من العلاقة المقدرة لمجموعة الفواكه الطازجة أن قيمة F قد بلغت ٢٥٤ مما يدل على معنوية الصورة الرياضية المقدرة عند مستوى معنوية ١%، أما من حيث معامل التحديد (R^2) فقد بلغ ٠,٩٤ بما يدل على أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة يفسر ٩٤% أيضا من التغيرات الحادثة في إجمالي الإنفاق الشهري على الفواكه الطازجة (جدول ٣) .

وقد بلغت قيمة (F) للصورة الرياضية المقدرة لمجموعة الخبز والحبوب ١١٨ مما يدل على معنويتها عند مستوى معنوية ١% ، أما من حيث معامل التحديد (R^2) فقد بلغ ٠,٨٨ أي أن ٠إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السلعي الشهري يفسر ٨٨% من التغيرات الحادثة في إجمالي الإنفاق الشهري على الخبز والحبوب (جدول ٣).

وتبين من النتائج المتحصل عليها للصورة الرياضية المقدرة لمجموعة الخضروات الطازجة أن قيمة F قد بلغت ٣٢١ مما يدل على معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ١% ، أما من حيث معامل التحديد (R^2) فقد بلغ ٠,٩٤ موضحا أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الشهري يفسر ٩٥% من التغيرات الحادثة في إجمالي الإنفاق الشهري على الخضروات الطازجة (جدول٣).

وأوضحت النتائج الخاصة بالعلاقة الاستهلاكية الانفاقية المقدرة لمجموعة الألبان ومنتجاتها أن قيمة F قد بلغت ٢٣٤ ، مؤكدة معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ١% ، أما من حيث معامل التحديد (R^2) فقد بلغ ٠,٩٤ مما يدل على أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة يفسر ٩٤% من التغيرات الحادثة في إجمالي الإنفاق الشهري على الألبان ومنتجاتها (جدول٣) .

المرونات الاستهلاكية الانفاقية والميل الحدي للإنفاق :

قدرت المرونة الاستهلاكية الانفاقية للغذاء بشكل عام بنحو ٠,٦ وتتفاوت بقدر ضئيل بين المجموعات السلعية ، واتضح أن مجموعة اللحوم والدواجن والفواكه الطازجة أعلى في مرونتها الاستهلاكية الانفاقية (٠,٦) نسبيا من مجموعة الخبز والحبوب ومجموعة الخضروات الطازجة ومجموعة الألبان ومنتجاتها (٠,٥) (جدول ٣) ، وعموما تشير هذه التقديرات لقيم المرونة الاستهلاكية الانفاقية على أن المجموعات السلعية الغذائية المدروسة جميعها شبه ضرورية إذ تنحصر جميعها بين الصفر والواحد صحيح وان تفاوتت فيما بينها لتدل على أهمية اكبر لمجموعات الخبز والحبوب والخضروات الطازجة والألبان ومنتجاتها عن كل من اللحوم والدواجن وكذلك الفواكه الطازجة للأسر بشكل عام في المملكة. وعند مقارنة هذه المرونات بنظيرتها المحسوبة من علاقات مقدرة بنفس الصورة الرياضية - النصف لوغارتمية ، استنادا على بحث الإنفاق الاستهلاكي في المملكة في عامي ١٣٩٧هـ ، ١٤٠٠[١٠، ١١] ، تبين عدم اختلافها عن سنة ١٤٠٠هـ لجميع المجموعات السلعية المدروسة بينما زادت بدرجة طفيفة عن المقدرة استنادا على بيانات ١٣٩٧هـ حيث كانت للحوم والدواجن ٠,٥ بينما كانت لكل من الفواكه الطازجة والخبز والحبوب والخضروات الطازجة ٠,٤ بينما كانت للألبان ومنتجاتها ٠,٣ وهذا يدل على أن التقديرات المتحصل عليها من هذه الدراسة للمرونات الاستهلاكية الانفاقية يمكن أن تعتبر أساسا جيدا لإجراء التوقعات في الفترة المقبلة.

وبتقدير الميل الحدي للإنفاق فقد بلغ أعلاه (٠,٠٤٢) لمجموعة اللحوم والدواجن يليها مجموعة الفواكه الطازجة (٠,٠٢٣)، يليها مجموعة الخبز والحبوب (٠,٠١٧) ثم مجموعة الألبان ومنتجاتها والخضروات الطازجة بمقدار متساوي لكل منهما (٠,١١٤).

ثالثا : الاستهلاك المتوقع من أهم المجموعات الغذائية :

تعد دراسة التقديرات المستقبلية للاستهلاك ذات أهمية بالغة عند وضع السياسات الاقتصادية كخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطط الإنتاج والاستهلاك ، وعادة يعتمد توقع الاستهلاك للسلع الغذائية في المستقبل على اختيار فترة أساس يكون فيها الاستهلاك ممثلا للواقع لذا قد يستخدم بيانات لفترة الأساس مثل متوسط استهلاك الفرد من السلعة الغذائية في تلك الفترة إضافة إلى المرونة الدخلية لتلك السلعة وذلك كمنطلق للتنبؤ المستقبلي.

ويحدث التغير في استهلاك سلعة ما نتيجة التغير في عدد السكان وكذلك التغير في الدخل الفردي الحقيقي ، وتعتمد أهمية الآثار الدخلية على استهلاك السلع على مرونتها الدخلية، فكلما ازدادت المرونة الدخلية كانت الآثار الدخلية كبيرة بينما إذا انخفضت المرونة الدخلية فإن الآثار الدخلية على الاستهلاك تصبح صغيرة نسبيا .

ومن خلال تحليل دخل الفرد الحقيقي(١٩٨٣=١٠٠) خلال الفترة ١٩٨٠م - ١٩٨٢م[١٢،١٣] وبفحص درجات الارتباط الذاتي Autcorrelation في السلسلة المدروسة تبين وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى وتم اختيار طريقة First Order Autoregressive Process [14. p. p. 274-284] لتقدير معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي في الفترة المدروسة والذي اتضح انه يتناقص بمعدل سنوي قدره ٦% وبناء عليه يكون من المتوقع أن يصل متوسط الدخل الفردي الحقيقي السنوي ١٢,٨٠٢ ألف ريال في عام ١٩٩٦م ونحو ١٢,٠٣٤ ألف ريال في عام ١٩٩٧م .

ولقد تم التوقع بالاستهلاك الفردي من أهم المجموعات الغذائية باستخدام المعادلة التالية:

$$ك_{١٩٩٥} = ك_{١٩٨٨} + ١ \left(م \left\{ \frac{د_{١٩٩٥} - د_{١٩٨٨}}{د_{١٩٨٨}} \right\} \right)$$

حيث :

$ك_{١٩٩٥}$: الاستهلاك الفردي المتوقع بالكيلو في السنة ١٩٩٥.

$ك_{١٩٨٨}$: الاستهلاك الفردي في السنة ١٩٨٨(سنة أساس مناسبة)

$د_{١٩٩٥}$: الدخل الفردي الحقيقي المتوقع في السنة ١٩٩٥.

$د_{١٩٨٨}$: الدخل الفردي الحقيقي في السنة ١٩٨٨.

م : المرونة الدخلية.

ولقد اتخذت متوسط الفترة ٨٧ ـ ١٩٨٩ كأساس للتوقعات في المعادلة السابقة لتوفر بيانات الاستهلاك الفردي من المجموعات الغذائية المدروسة في تلك الفترة [١٥] فضلا عن توفر بيانات الدخل الفردي الحقيقي فيها أيضا [١٢ ، ١٣] فقد بلغ متوسط الاستهلاك الفردي من اللحوم والدواجن ، والفواكه الطازجة، والخبز والحبوب، والخضروات الطازجة، والألبان ومنتجاتها حوالي ٥٢كجم ، ١٣٣كجم ، ١١٨كجم، ٤٤كجم على التوالي في متوسط الفترة ٨٧ ـ ١٩٨٩م [١٥] ، كما بلغ متوسط الدخل الفردي الحقيقي ٢٠٨٥٤ر ألف ريال في متوسط الفترة [١٢، ١٣].

واستنادا على ما سبق يكون من المتوقع انخفاض في متوسط الاستهلاك الفردي من اللحوم والدواجن والفواكه الطازجة والخبز والحبوب والخضروات الطازجة والألبان ومنتجاتها لتصل إلى ٣٩,٩٤كجم ، ١٠٢,١٤كجم، ١٠٧,٣٣كجم، ٩٥,٢٣كجم،

١٩,٣٧كجم على التوالي في سنة ١٩٩٦م ونحو ٣٨,٧٩كجم، ٩٩,٢٢كجم، ١٠٤,٩٤كجم، ٩٣,١٠كجم، ٣٤,٧٢كجم على التوالي في سنة ١٩٩٧م.

وباعتبار عدد السكان المتوقع في عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧م والمحسوب على أساس معدل نمو سنوي للسكان قدره ٣,٨٦% في عدد السكان البالغ ١٦,٩٢٩ مليون نسمة وفقا لنتائج تعدد عام ١٩٩٢م [١٣] يكون من المتوقع أن يصل الاستهلاك الكلي من المجموعات السلعية الغذائية المذكورة ٠,٧٨٧ ، ٢,٠١٢ ، ٢,١١٤ ، ١,٨٧٦ ، ٠,٣٨٢ مليون طن على التوالي في سنة ١٩٩٦م ونحو ٢,٠٣٠ ، ٢,١٤٧ ، ١,٩٠٥ ، ٠,٧١٠ مليون طن على التوالي في سنة ١٩٩٧م.

جدول (١)

إجمالي الانفاق الاستهلاكي للأسر السعودية وغير السعودية ونسبة المنفق على بعض المجموعات الغذائية من إجمالي الانفاق الاستهلاكي ونسبة المنفق وفقاً للفئات الدخلية في المناطق الحضرية الكبرى بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٠٥هـ.

الفئات الدخلية	المنفق على اللحوم		المنفق على الفواكه		المنفق على الحبوب		المنفق على الخضروات		المنفق على الألبان		مجموعات أخرى		المنفق على الغذاء		إجمالي الانفاق الاستهلاكي	نسبة المنفق على الغذاء من إجمالي الانفاق
بالريال	ريال	%	ريال	%	ريال	%	ريال	%	ريال	%	ريال	%	ريال	%	ريال	%
أقل من ١٠٠٠	٩٣	٢١،٨	٤٤	١٠،٣	٥٤	١٢،٧	٤٥	١٠،٥	٤٤	١٠،٣	١٤٧	٣٤،٤	٤٢٧	١٠٠	٥٩٦	٧١،٦
١٠٠٠-١٩٩٩	١٧١	٢٣	٨٠	١٠،٧	٩٢	١٢،٤	٧٥	١٠،١	٦٨	٩،٢	٢٥٧	٣٤،٦	٧٤٣	١٠٠	١٢٧٦	٥٨،٢
٢٠٠٠-٢٩٩٩	٢٢٨	٢٤	١١٨	١٢،٤	١٠٩	١١،٥	١٠٥	١١	٨٧	٩،١	٣٠٥	٣٢	٩٥٢	١٠٠	١٩٩٢	٤٧،٧
٣٠٠٠-٣٩٩٩	٢٩٦	٢٤،٣	١٦٥	١٣،٥	١٣٧	١١،٢	١٤٠	١١،٥	١٠٨	٨،٩	٣٧٤	٣٠،٦	١٢٢٠	١٠٠	٢٨٠٦	٤٣،٤
٤٠٠٠-٤٩٩٩	٣٥٠	٢٤،٤	١٩٣	١٣،٤	١٥٣	١٠،٧	١٤٧	١٠،٢	١٢٤	٨،٦	٤٦٩	٣٢،٧	١٤٣٦	١٠٠	٣٥٦٦	٤٠،٢
٥٠٠٠-٥٩٩٩	٤٥٣	٢٥،٧	٢٣٥	١٣،٤	١٨٥	١٠،٥	١٦٩	٩،٦	١٦١	٩،١	٥٥٨	٣١،٧	١٧٦١	١٠٠	٤٧٠٢	٣٧،٤
7000-5999	٥٨١	٢٧	٢٩٢	١٣،٦	٢٠١	٩،٣	١٩٤	٩	١٨٦	٨،٧	٦٩٧	٣٢،٤	٢١٥١	١٠٠	٦٤٥٨	٣٣،٣
١٠٠٠٠-١٤٩٩٩	٦٥٢	٢٤،٨	٣٣٤	١٢،٧	٢٤٨	٩،٤	٢٢٢	٨،٥	٢٢١	٨،٤	٩٥٠	٣٦،٢	٢٦٢٧	١٠٠	٩٤٢٢	٢٧،٨
أكبر من ١٥٠٠٠	٩٢٠	٢٤،٣	٤٧٩	١٢،٧	٣٧٩	١٠	٢٩٦	٧،٨	٢٨٢	٧،٤	١٤٣٢	٣٧،٨	٣٧٨٨	١٠٠	١٨١٩٨	٢٠،٨

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة، بحث الانفاق الاستهلاكي في المناطق الحضرية الكبرى بالمملكة العربية السعودية لعام١٤٠٥هـ

جدول (٢)

إجمالي الانفاق الاستهلاكي للأسر السعودية وغير السعودية ونسبة المنفق على بعض المجموعات الغذائية من إجمالي الانفاق الاستهلاكي ونسبة المنفق وفقاً للفئات الدخلية في المناطق الحضرية الكبرى بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٠٥هـ.

الفئات الدخلية	المنفق على اللحوم		المنفق على الفواكه		المنفق على الحبوب		المنفق على الخضروات		المنفق على الألبان		مجموعات أخرى		المنفق على الغذاء		إجمالي الانفاق الاستهلاكي	نسبة المنفق على الغذاء من إجمالي الانفاق
بالريال	ريال	%	ريال	%	ريال	%	ريال	%	ريال	%	ريال	%	ريال	%	ريال	%
أقل من ١٠٠٠	٨٩	٢١،٦	٣٨	٩،٢	٧٠	١٧	٣٥	٨،٥	٢٦	٦،٣	١٥٤	٣٧،٤	٤١٢	١٠٠	٥٤٣	٧٥،٩
١٠٠٠-	١٤٧	١٨،٨	٧٧	٩،٩	٦٩	١٢،٣	٨٣	١٠،٦	٧٧	٩،٩	٣٠٠	٣٨،٥	٧٨٠	١٠٠	١٣٨٦	٥٦،٣
٢٠٠٠-	٢٢٤	٢١،٣	١١٨	١١،٢	١٢٥	١١،٩	١٢١	١١،٥	١٠٥	١٠	٣٥٨	٣٤،١	١٠٥١	١٠٠	٢٠٥٣	٥١،٢
٣٠٠٠-	٣٣٢	٢٣،٢	١٦١	١١،٣	١٥٢	١٠،٦	١٦٠	١١،٢	١٣٠	٩،١	٤٩٤	٣٤،٦	١٤٢٩	١٠٠	٢٩١٧	٤٩
٤٠٠٠-	٣٨٣	٢٢،٩	١٨٨	١١،٢	١٨١	١٠،٨	١٧٢	١٠،٣	١٤٨	٨،٩	٦٠٠	٣٥،٩	١٦٧٢	١٠٠	٣٧١٩	٤٥
٥٠٠٠-	٤٩٠	٢٢،٥	٢٥٨	١١،٩	٢٣٠	١٠،٦	٢٠٣	٩،٣	١٧٧	٨،١	٨١٩	٣٧،٦	٢١٧٧	١٠٠	٥١٣٨	٤٢،٤
7000-	٥٨٥	٢٢،١	٣٢٠	١٢،١	٢٧٢	١٠،٣	٢٤٦	٩،٣	٢٣٠	٨،٧	٩٩٠	٣٧،٥	٢٦٤٣	١٠٠	٧٣٩٥	٣٦،٢
١٠٠٠٠-	٧٤١	٢٣،١	٣٨٧	١٢	٣٣٥	١٠،٤	٢٨٠	٨،٧	٢٥٦	٨	١٢١٥	٣٧،٨	٣٢١٤	١٠٠	٩٨٦٧	٣٢،٦
أكبر من ١٥٠٠٠	٩١١	٢٢،٣	٥١١	١٢،٥	٤٥٦	١١،١	٣٥٢	٨،٦	٣٥٥	٨،٧	١٥٠٨	٣٦،٨	٤٠٩٣	١٠٠	٢١٦٧٣	١٨،٩

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة، بحث الانفاق الاستهلاكي في المناطق الحضرية الكبرى بالمملكة العربية السعودية لعام١٤٠٥هـ

جدول رقم (٣)

الدوال الانفاقية المقدرة لبعض المجموعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية

خلال عام١٤٠٥هـ

المجموعة الغذائية	صورة الدالة	الدالة	R^2	F	المرونة
الطعام والشراب	خطية	Y = 787.02 + 0.178 X (١١،٨)*	.90	139	.566
	نصف لوغارتمية	Y = 6554.42 + 1021.24 LX (14.07)*	.93	198	.564
	لوغارتمية مزدوجة	LY = 1.97 + .651 LX (31.6)*	.98	998	.651
اللحوم والدواجن	خطية	M = 185.45 + .042 X (10.6)*	.88	112	.569
	نصف لوغارتمية	M = -1572.9 + 243.9 LX (15.86)*	.94	٢٥١	.574
	لوغارتمية مزدوجة	LM = .233 + .684 LX (26.5)*	.98	٧٠٦	.684
الفواكه الطازجة	خطية	F = 90.69 + .023 X (11.7)*	.90	١٣٧	.596
	نصف لوغارتمية	F = -862.1 + 132.37 LX (15.95)*	.94	٢٥٤	.596
	لوغارتمية مزدوجة	LF = -.786 + .727 LX (27.1)*	.98	734	.727
الخبز والحبوب	خطية	B = 89.6 + .018 X (13.6)*	.92	184	.537
	نصف لوغارتمية	B = -622.2 + 99.5 LX (10.9)*	.88	118	.516
	لوغارتمية مزدوجة	LB = .606 + .549 LX (23.3)*	.97	544	.549
الخضروات الطازجة	خطية	V = 91.4 + .014 X (8.8)*	.83	77	.476
	نصف لوغارتمية	V = -502.3 + 81.99 LX (17.9)*	.95	321	.485
	لوغارتمية مزدوجة	VL = .156 + .588 LX (16.8)*	.95	283	.588

تكملة جدول رقم (٣)

الدوال الانفاقية المقدرة لبعض المجموعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية

خلال عام ١٤٠٥هـ

المجموعة الغذائية	صورة الدالة	الدالة	R^2	F	المرونة
الألبان ومنتجاتها	خطية	K = 74.2 + .014 X (10.8)*	.88	115	.521
	نصف لوغارتمية	K = -51486 + 81.75 LX (15.3)*	.94	234	.528
	لوغارتمية مزدوجة	LK = -.306 + .631 LX (26.4)*	.96	341	.631

□ قيمة t معنوية احصائياً عند مستوى معنوية ١%

X = اجمـــالي الانفـــاق الاســـتهلاكي الشهري

Y = المنفق على الغذاء

M = المنفق على اللحوم والدواجن

F = المنفق على الفواكه الطازجة

B = المنفـــق علـــى الخبـــز والحبوب

V = المنفـــق علـــى الخضـــروات الطازجة

K = المنفق على الالبان ومنتجاتها

R^2 : معامل التحديد

المصدر : حسبت من الجدولين (١) و (٢)

جدول رقم (٤)

الاستهلاك السنوي المتوقع من أهم السلع الغذائية بالمملكة لعام ١٩٩٥م

المجموعة الغذائية	الاستهلاك الفردي (١) في عام ١٩٨٨م(كجم)	الاستهلاك الفردي (٢) في عام ١٩٩٥م(كجم)	الاستهلاك الفردي (٣) في عام ١٩٩٥م بالالف طن
اللحوم والدواجن	٥١،١	٥٩،٢	٩٥٢،٢
الفواكه الطازجة	١٣٢،٨	١٥٢،٨	٢٤٥٧،٦
الخبز والحبوب	١٣٣،١	١٥٠،٥	٢٤٢٠،٦
الخضروات الطازجة	١١٧،٧	١٣٢،٢	٢١٢٦،٣
الالبان ومنتجاتها	٤٤،٢	٥٠،١	٨٠٥،٨

(١) وزارة الزراعة والمياه، إدارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء، الموازنات الغذائية للمملكة العربية السعودية (١٩٧٦-١٩٨٩)، العدد الثالث، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩م.

(٢) حسبت من (١) ومن جدول (٣) باستخدام المعادلة

$$ك_{١٩٩٥} = ك_{١٩٨٨} + \left\{ \left\{ \frac{د_{١٩٩٥} - د_{١٩٨٨}}{د_{١٩٨٨}} \right\} ١ \right\} م$$

حيث

$ك_{١٩٩٥}$: الاستهلاك الفردي المتوقع في عام ١٩٩٥ $د_{١٩٩٥}$: الدخل الفردي المتوقع لعام ١٩٩٥م

$ك_{١٩٨٨}$: الاستهلاك الفردي في عام ١٩٨٨ $د_{١٩٨٨}$: الدخل الفردي لعام ١٩٨٨م

م : المرونة الدخلية

(٣) حسبت من (٢) باعتبار أن العدد المتوقع للسكان في سنة ١٩٩٥ هو ١٦٠٨٤ ألف نسمة، على اساس معدل نمو سنوي للسكان قدره ٣ %

المراجع :

[1] Burns, A. E. and Others, Modern Economics , New York, Harcourt Brace and Company, Inc, 1953.

[2] Davis, C. G., " Linkages Between Socioeconomic Characteristic, Food Expenditure Patterns and Nutritonal Status of Low Income Household : A Critical Review ", Amer. J. Agri., Vol. 64, No.5, (1982)pp 1017-1025.

[٣] الصيفي، محمد حلمي وحسني حبيب متولي ، مبادئ التسويق الزراعي ، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨م .

[4] Prais, S. J. and H. S. Houthakker, The Analysis of Family Budgets, Second Edition, Cambridge : Cambridge Universiuty Press, 1971.

[٥] الملحم ، فهد ناصر ، أنماط الإنفاق الاستهلاكي على السلع الغذائية الرئيسية في المملكة العربية السعودية ، مجلة البحوث الزراعية ، جامعة طنطا ، م٢ ، ع١٥(١٩٨٩م)، ٤٣-٥٧.

[٦] الحمودي ، خالد عبد الرحمن وصبحي محمد إسماعيل، الآثار الاقتصادية لأهم المتغيرات على إنتاج واستهلاك البيض في المملكة العربية السعودية ، مجلة كلية الزراعة ، جامعة الملك سعود، م١، ع٢(١٩٨٨م) ، ٩٧ - ١١٩.

[٧] إسماعيل ، صبحي محمد ، أنماط الإنفاق الغذائي للسعوديين والأجانب المقيمين في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة الملك سعود ، م ٢ ، ع١(١٩٩٠م) ، ٥ -٢٥.

[٨] وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاءات العامة ، الإحصاءات الاجتماعية، بحث الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، ١٤٠٥هـ.

[9] Jonston, J. Econometric Methods, 3rd ed. New York,Mc Graw-Hill Book company, 1984.

[١٠] وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاءات العامة ، الإحصاءات الاجتماعية، بحث الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، ١٣٩٧هـ .

[١١] وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاءات العامة ، الإحصاءات الاجتماعية، بحث الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ.

[١٢] مؤسسة النقد العربي السعودي ، إدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء ، التقرير السنوي، ع٣١ ، ١٩٩٢م.

[١٣] وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاءات العامة ، الكتاب الإحصائي السنوي، ع٢٩ ، ١٩٩٣م .

[14] Maddala , G. S, Econometrics, London, Mc Graw-Hill Book Company, 1977.

[١٥] وزارة الزراعة والمياه ، إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء ، الموازنات الغذائية للمملكة العربية السعودية (١٩٧٦ - ١٩٨٩) ، العدد الثالث ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٩م.

السوق الداخلية للطاقة
في الاتحاد الأوروبي

د. محمد صفوت قابل
كلية العلوم الإدارية والتخطيط
جامعة الملك فيصل

ملخص الدراسة :

تعرض هذه الدراسة السياسات التي يحاول الاتحاد الأوروبي تنفيذها لتوحيد سوقه الداخلية للطاقة. ونعرض في البداية لتطور سياسة الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي منذ أن كانت سياسات متضاربة، حيث لم يبدأ التعاون في هذا المجال إلا منذ اندلاع أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣. وبعد ذلك تعرض للسياسات التي اتبعتها دول الاتحاد من خلال برامج لجنة الطاقة والتي وضعت عدة برامج متتابعة وتحددت مهمتها في ضمان تنسيق وتنفيذ إجراءات دول الاتحاد في مجال الطاقة. كما أصبح من حق هذه اللجنة الاطلاع على المعلومات عن الاستثمارات المخططة في قطاعات البترول والغاز الطبيعي والكهرباء، وهي بيانات هامة لتقدير الطلب المستقبلي. وطالبت اللجنة الدول الأعضاء بتقديم معلومات ربع سنوية حول تطور واردات البترول والغاز الطبيعي لتتمكن اللجنة من إجراء تقدير موثوق به عن وضع العرض. وأخيراً تشير الدراسة إلى السياسات والبرامج التي وضعتها اللجنة، ثم للعقبات التي تواجه الاتحاد في سبيل استكمال سوقه الداخلية للطاقة.

السوق الداخلية للطاقة
في الاتحاد الأوروبي

تسعى دول الاتحاد الأوربي[1] إلى الوصول إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية فيما بين دولها، وهى لذلك قد وضعت العديد من السياسات التي تهدف إلى إنشاء السوق الواحدة في كل المجالات.

ونعرض في هذه الدراسة للسياسات التي اتبعها الاتحاد الأوربي في سبيل إنشاء السوق الواحدة للطاقة في الاتحاد.

وبداية نعرض لماهية السوق الواحدة التي يسعى الاتحاد الأوربي لتحقيقها، ثم نركز على مجال الطاقة لنتعرف على أهمية الطاقة لدول الاتحاد وتطور السياسات في هذا المجال منذ أن كانت هناك سياسات منفصلة وفى بعض الأحيان متضاربة بين الدول الأعضاء، ثم تحول الأمر لوضع السياسات المشتركة الهادفة إلى توحيد السوق .

وهكذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى عرض السياسات التي اتبعها الاتحاد الأوربي في توحيد سوق الطاقة في الدول الأعضاء والعقبات التي واجهت ذلك .

ويقصد بالسوق الواحدة للطاقة أن تكون هناك حرية انتقال للمنتجات بين دول الاتحاد ، وان يكون هناك سعرا واحدا لكل مصدر من مصادر الطاقة ، وان تكون هناك شبكات واحدة للنقل والتوزيع في الدول الأعضاء .

ويلاحظ أن السوق الواحدة للطاقة هي جزء من سياسة الاتحاد الأوربي في توحيد الأسواق وخلق السوق الواحدة داخل دول الاتحاد ، وهو ما حدث في باقي القطاعات ، ولكن تجب ملاحظة أن هناك خصوصية لأوضاع الطاقة داخل الاتحاد ، فأغلب دوله مستوردة للطاقة، ونظرا لأهمية الطاقة الإستراتيجية ، فإن لكل دولة سياستها الخاصة في هذا المجال ، مما انعكس بدوره على صعوبة توحيد الأسواق ، وسنرى من خلال هذه الدراسة أن الاتحاد يسعى لتوحيد السوق من خلال التقريب بين الأسعار ومعدلات الضرائب المفروضة على منتجات الطاقة ، وفى جانب العرض يسعى الاتحاد إلى

الإعلان عن أسعار الصفقات وعدم السماح بالمضاربة بالإضافة إلى محاولة توحيد شبكات نقل وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي .

وهدفنا من هذه الدراسة أن نضع أمام القارئ المتخصص ملامح سياسة الطاقة لإحدى أهم القوى الاقتصادية في العالم ، وليكون المجال متسعا لدراسات تبحث في أثر هذه السياسات على الدول المنتجة ، وعلى ظروف الطلب والعرض على مستوى العالم، حيث لا يخفى على المتخصص أن المجال لا يتسع في دراسة واحدة للاستفاضة بالبحث المتعمق للسياسات ثم أثارها على الدول المنتجة .

ونعرض لذلك من خلال ما يلي:

تمهيد: السوق الواحدة للاتحاد الأوربي

المبحث الأول: تطور سياسة الطاقة (مرحلة ما قبل توحيد الأسواق)

المبحث الثاني: سياسة السوق الواحدة في مجال الطاقة

تمهيد

السوق الواحدة للاتحاد الأوربي

منذ بداية تأسيس السوق الأوربية المشتركة في عام ١٩٥٨ (كان هذا هو مسمى الاتحاد الأوربي الحالي عند بداية إنشاء هذا التكتل الأوربي) ، تنازع أمر هذا المشروع الأوربي اتجاهان حول طبيعة الاتحاد الاقتصادية والعلاقة بين سلطة المجموعة والسلطات الوطنية.

فبالنسبة لطبيعة الاتحاد الأوربي ومستوى اندماجه لمكوناته الاقتصادية ، كان السؤال المطروح هو هل تكتفي عملية الاندماج بالأخذ بالاعتبارات التسويقية فقط أم يتم تجاوز ذلك إلى جعل الاتحاد أداة لتنسيق وتوحيد السياسات القطاعية والكلية ؟ وكان الاتجاه الأول يرى أن الانفتاح التجاري هو الأداة الوحيدة للاندماج الاقتصادي وهو في ذلك يتفق مع توجهات الجات التي كانت تدعو إلى إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام المبادلات التجارية لأن ذلك هو السبيل الأفضل لتحقيق التقدم الاقتصادي وكانت ألمانيا هي التي تدافع عن هذا الاتجاه داخل السوق الأوربية المشتركة وتدعو إلى تطوير المجموعة ضمن نسق تسويقي حتى تتمكن في ذات الوقت من توسيع نطاق معاملاتها التجارية مع باقي الأسواق العالمية ، وكان السبب وراء هذه الدعوة أن القوة المتصاعدة للاقتصاد الألماني كانت تجعلها تعطى الأولوية لتحرير المبادلات استنادا إلى تقدمها الصناعي الذي يسمح لها بمواجهة تحديات المزاحمة الخارجية.

أما الاتجاه الثاني فكان يرى أن الاندماج الأوربي يتطلب أولا تنسيق السياسات الوطنية الكلية والقطاعية لتحقيق التطور المتكامل في البنية الاقتصادية من خلال الاستفادة من التباين في الإمكانيات الأوربية ، وكانت فرنسا وإيطاليا هما المدافعتين الرئيسيتين عن هذا الاتجاه وذلك لتميزهما النسبي في الإنتاج الزراعي عن الصناعي، ولم يكن اقتصادهما مستعدا لمواجهة نتائج الانفتاح التجاري السريع.[١:ص٢٦]

أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين سلطة المجموعة والسلطات الوطنية، ومدى اتساع سلطة المجموعة وشمولها وتأثير ذلك على السيادة الوطنية للدول الأعضاء، فلقد تبلورت الآراء المختلفة في اتجاهين متناقضين أيضا بالنسبة لهذا الموضوع :

الاتجاه الأول يدعو إلى تخلى الحكومات عن جزء من اختصاصاتها لصالح سلطة فوق وطنية تعمل على تقوية العلاقات الاندماجية بين الدول الأعضاء. أما الاتجاه الثاني فيرى أنه من الأفضل إن تبقى الدول هي صاحبة القرار حماية للسيادة الوطنية ولمصالحها الخاصة. وكان الجنرال ديجول أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه على أساس بناء (أوروبا الأمة) بديلا عن التوجهات الفيدرالية التي تؤدى إلى تقليص السلطة الوطنية. ويلاحظ أن بريطانيا بقيادة تاتشر ثم ميجور هي التي أخذت منذ الثمانينات في الدفاع عن هذا الاتجاه، بينما تحولت فرنسا إلى المعسكر المنادى بتقوية السلطة الأوربية.

وهكذا نجد أن بناء الاتحاد الأوربي كان في بدايته متأثرا بالاتجاه التسويقي في تحديد مدى الاندماج (مرحلة بناء الاتحاد الجمركي) وأيضا بالاتجاه التنسيقي حيث كان دور اللجنة التنفيذية ضئيلا ويقتصر على الدراسة للموضوعات المختلفة والتنسيق فيما بين الحكومات الأعضاء ولكن مع زيادة عدد أعضاء المجموعة والصعوبات التي بدأت تواجه اقتصاديات الدول الأعضاء تنامي اتجاه يرى أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبات بدرجات أعلى من الاندماج الاقتصادي تصل إلى تكوين السوق الواحدة للدول الأعضاء.

وقد بدأ هذا الاتجاه يتحول إلى إجراءات تنفيذية منذ عام ١٩٨٤ حين تم إقرار مشروع اتفاقية لإنشاء الاتحاد الأوربي، وفى عام ١٩٨٥ تم تكليف اللجنة الأوربية بوضع مقترحات محدده من أجل توحيد السوق الأوربية مع بداية عام ١٩٩٣ وهو ما تقدمت به من خلال ما يسمى بالكتاب الأبيض والذي احتوى على الإجراءات المطلوب اتخاذها في سبيل تحقيق السوق الواحدة للدول الأعضاء.

وفى فبراير ١٩٨٦ وقعت الدول الأعضاء الميثاق الأوربي والذي بدأ العمل به اعتبارا من يوليو ١٩٨٧ والذي استهدف توسيع سلطة اللجنة التنفيذية والبرلمان الأوربي، ثم كانت اتفاقية ماستريخت في فبراير ١٩٩٢ والتي وضعت أسس العملة الأوربية الموحدة بالإضافة إلى تنسيق السياسات الحكومية في المجال السياسي حتى تتمكن أوربا من توحيد موقفها بالنسبة للمشكلات العالمية.

المبحث الأول
تطور سياسة الطاقة في الاتحاد الأوربي
(مرحلة ما قبل وحدة السوق الداخلية)

من المسلمات في عالم اليوم أن الطاقة تعد من أهم عناصر النشاط الاقتصادي، وتزداد أهميتها كلما درجت الدولة على مدارج أكثر تقدما في نشاطها الصناعي. لذلك فإن الدول المتقدمة صناعيا هي أكثر الدول في عالم اليوم استهلاكا للطاقة وبالتالي أكثر الدول اهتماما بكيفية توفير الطاقة وأسعارها، وخاصة أنها تعتمد على الاستيراد من أجل توفير غالبية المصادر التي تستخدمها في إنتاج الطاقة.

وسنحاول في هذه الدراسة رصد وتحليل المراحل التي مرت بها السياسات التي اتبعتها دول الاتحاد الأوربي تجاه الطاقة وصولا إلى محاولتها توحيد هذه السياسات وخلق السوق الداخلية الواحدة للطاقة وما يؤدى إليه ذلك من التأثير على حجم وارداتها من البترول والشروط والأسعار التي تحصل بها على احتياجاتها هذه.

ولقد زادت أهمية البترول بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي نتيجة إحلالها البترول والغاز الطبيعي محل الوقود الصلب (الفحم الصلب والليجنيت) والذي كان يغطى ما يربو على ٨٠% من متطلباتها عقب الحرب العالمية الثانية، فبعد أن كان البترول يمثل ١٠% تقريبا من متطلبات الطاقة الأوربية في مطلع الخمسينيات، ارتفع نصيبه إلى ٥٩% بحلول عام ١٩٧٣ على حين تراجع نصيب الوقود الصلب إلى ٢٣% [٢:ص٧].

ولقد أدى هذا التزايد الكبير في استهلاك البترول إلى زيادة اعتماد دول المجموعة الأوربية على الواردات البترولية ، حيث شكلت هذه الواردات ما نسبته ٦٥% من مجموع احتياجات الدول التسع التي كانت تشكل المجموعة الأوربية عام ١٩٧٣ ، مقابل ١٠% فقط من الطلب كان يتعين تغطيته بالاستيراد عام ١٩٥٠ [٢:ص٩].

وعند محاولة تحديد السياسات التي اتبعتها دول الجماعة الأوربية في مجال الطاقة نجد أن هناك عدة مؤشرات عامه تحدد الإطار العام لهذه السياسات منها:

١ - تهدف هذه السياسات إلى تأمين وصول الطاقة دون انقطاع وبأفضل أسعار ممكنة، وترتب على ذلك أن كل دولة وضعت سياسة مستقلة نسبيا عن باقي الدول لكي تضمن تحقيق هذا الهدف وخاصة في مجال علاقاتها مع الموردين الرئيسين للبترول.

٢ - أن هذه السياسات كانت في جزء منها رد فعل للأحداث العالمية في مجال الطاقة. فأزمتي البترول الأولى والثانية أدت إلى سياسات معينة في مجال الاستيراد وترشيد استهلاك الطاقة ولكن مع استقرار الأوضاع نسبيا في سوق البترول بدأت معدلات الترشيد في التراخي وكذلك البحث في مجال الطاقة البديلة وخاصة بعد أن عادت سوق البترول إلى كونها سوقا للمشترين كما كان عليه الحال قبل ١٩٧٣.

٣ - ورغم وجود السياسة المستقلة لكل دولة في مجال الطاقة إلا أن هذا لم يمنع الاتجاه إلى تكوين إطار عام لسياسة خاصة بالجماعة الأوربية ككل وخاصة في مواجهة ما قد تتعرض له الجماعة من أزمات بالإضافة إلى محاولة تنظيم السوق الداخلية للطاقة وقد أخذ هذا الاتجاه في البروز مع الاتجاه إلى توحيد السوق الداخلي للجماعة مع بداية عام ١٩٩٣.

٤ - يضاف إلى ذلك أن هناك تنسيقا في السياسات مع القوى الصناعية الأخرى من خلال وكالة الطاقة الدولية وما تضعه من خطط في مجال ترشيد استخدام الطاقة وفى مجالات البحث عن الطاقة البديلة.

وسنعرض فيما يلي لهذه السياسات عبر المراحل المختلفة التي مرت بها دول الاتحاد الأوربي.

أولا: وضع الطاقة في دول الجماعة قبل أزمة البترول الأولى:

من المعروف أن معاهدة روما المنشئة للجماعة الأوربية قد حددت الفترة من يناير ١٩٥٨ إلى يناير ١٩٧٠ كفترة انتقالية يتم في نهايتها إقامة الاتحاد الجمركي بين دول الجماعة، كما نصت المعاهدة على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء

وفى خلال هذه الفترة لم تكن هناك مشاكل ذات بال تواجه الطاقة في دول المجموعة، حيث أن الدول الأعضاء كانت في أغلبها مستورده للبترول، وبالتالي لم تكن هناك مشكلة في نسب الرسوم الجمركية المفروضة. كما كانت أسعار البترول منخفضة وهو ما أدى إلى زيادة الاستهلاك لمقابلة النمو الاقتصادي السريع في هذه الفترة. ومع تزايد الاعتماد على البترول لدول الجماعة انتفى التمييز بين الدول الأعضاء من حيث قدرة بعض الدول على تغطية نسبة كبيرة من احتياجاتها من الطاقة من مواردها الذاتية - والتي تتمثل أساسا في الفحم-وبين تلك الدول الأخرى التي اضطرت لشراء الطاقة من جيرانها، حيث أصبح الجميع مستوردين للطاقة.

ونظرا لأن معظم واردات أوربا الغربية من البترول تدفع قيمتها بالدولار والذي كان في الخمسينات عملة نادرة. فلقد انصب اهتمام أوربا على تخفيض تكلفة وارداتها من البترول وذلك بواسطة إتباع سياسات بترولية تهدف إلى:[٣]

- استيراد البترول الخام وتكريره في أوربا، مما أدى إلى قيام صناعات تكريرية هائلة في أوربا.
- العمل على نقل البترول بناقلات مملوكة للدول الأوربية.
- العمل على تخفيض سعر البترول، والتمرد على سياسات أمريكا في هذا الصدد، والتي كانت قد حددت سعر بترول الشرق الأوسط بحوالي ١,٧٥ دولار/ للبرميل للبترول العربي الخفيف.

ولقد أخذت الدول الأوربية تضغط على الشركات الكبرى لتخفيض أسعار البترول الخام، وحتى لا تخسر الشركات الكبرى أسواقها المجزية في أوربا فلقد تخلت الشركات عن سياستها التي تهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق زيادة الأسعار إلى سياسة تهدف إلى تحقيق نفس الهدف-وهو تحقيق أكبر ربح ممكن - ولكن عن طريق زيادة المبيعات وخفض الأسعار. وفى غياب معارضة منظمة من قبل الدول المنتجة، فلقد كان تحقيق هذا الأمر ميسورا وخاصة مع وجود طاقة إنتاجية هائلة في الشرق الأوسط تتسم بانخفاض كبير في تكلفة الإنتاج.

ويوضح الجدول رقم (١) تكاليف البرميل الواحد من منتجات البترول المستهلك في أوربا الغربية في نهاية الستينات. ومنه يتضح أن المستهلك الأوربي كان يدفع ١١ دولاراً للبرميل من المنتجات النفطية، وكانت حكومات الدول المستهلكة تحصل على ٥,٧٥ دولاراً من هذه القيمة كضرائب مباشرة وغير مباشرة، وكانت الشركات تنفق من هذا السعر ٣,٥٠ دولار للعمليات غير الإنتاجية (النقل والتصفية والتوزيع)، ثم يتبقى من مبلغ الـ ١١ دولار ما مقداره ١,٧٥ دولار هو مجموع ما كانت تدفعه الشركات للحكومات المضيفة وأرباح الشركة.

ونتيجة لانخفاض أسعار البترول والمكاسب التي تحققها الحكومات من مبيعات البترول، فلقد أخذ الاستهلاك الإجمالي المحلى للطاقة في التزايد في التسع دول أعضاء الجماعة الأوربية. ويلاحظ أن استهلاك المواد الهيدروكربونية (البترول والغاز الطبيعي) كان يزداد بمتوسط سنوي ١٣%، في الوقت الذي كان استهلاك الوقود الصلب (الفحم الحجري واللجنايت) يتناقص بمعدل حوالي ٣,٤% سنويا

جدول (١)

تكاليف البرميل الواحد من منتجات البترول المستهلك في أوربا الغربية في نهاية الستينات

بيان التكلفة	بالدولار	النسبة في المجموع %
تكاليف الإنتاج	٠,٢٥ سنت	٢,٣
حصة الحكومة المضيفة	٠,٧٤ سنت	٦,٧
النقل البحري	٠,٦٠ سنت	٥,٥
التصفية	٠,٥٠ سنت	٤,٥
التوزيع	٢,٤٠ سنت	٢١,٨
أرباح الشركات	٠,٧٦ سنت	٦,٩
ضرائب غير مباشرة في الدول المستهلكة	٠,٧٥ سنت	٦,٨
ضرائب مباشرة في الدول المستهلكة	٥,٠٠ سنت	٤٥,٥
المجمـــوع	١١ دولار	%١٠٠

المصدر: [٤: ص ١٠٤]

ويوضح الجدول رقم (٢) أنه في عام ١٩٦٠ كان الوقود الصلب لا يزال يؤلف ٦٧,٤% من مجموع استهلاك الطاقة في الجماعة الأوربية مقارنة بـ ٢٦,٩% لاستهلاك الهيدروكربونات. أما في عام ١٩٧٣ فإن هذا الوضع انعكس تماماً حيث شكلت الهيدروكربونات ٧١,٩% من مجموع استهلاك الطاقة بينما شكل الوقود الصلب ٢٣,٧%.

ونتيجة لذلك فإن حوالي ٦٠% من احتياجات الطاقة أصبحت تغطى عام ١٩٧٣ بالبترول الخام منه حوالي ٩٨% مستورد، كما أن حوالي ٩٥% من هذا البترول يأتي من الشرق الأوسط ومن أفريقيا.

جدول رقم (٢)

الاستهلاك المحلي لمصادر الطاقة في مجموعة السوق الأوروبية المشتركة

	٦٠		٧٠		٧١		٧٢		٧٣	
مصادر الطاقة	مليون طن	% المجموع	مليون طن	% المجموع	مليون طن	% المجموع	مليون طن	% المجموع	مليون طن	% المجموع
الفحم الحجري وما يعادله	٤٦٣	٦٢,٩	٣٣٣	٢٨	٢٩٩	٢٤,٨	٢٧١	٢١,٥	٢٨٠	٢٠,٩
اللجنايت وما يعادله	٣٣	٤,٥	٣٥	٢,٩	٣٤	٢,٨	٣٥	٢,٨	٣٧	٢,٨
البترول وما يعادله	١٨٥	٢٥,١	٦٧٤	٥٦,٧	٧٠٤	٥٨,٤	٧٥٠	٥٩,٤	٧٩١	٥٩,٣
الغاز الطبيعي	١٣	١,٨	٨٨	٧,٤	١١٤	٩,٤	١٤٧	١١,٦	١٦٨	١٣,٦
مصادر الوقود الأخرى	١	٠,١	٢	٠,٢	٢	٠,٢	٢	٠,٢	٢	٠,١
الطاقة الكهربية	٤١	٥,٦	٥٧	٤,٨	٥٣	٤,٤	٥٧	٤,٤	٥٧	٤,٣
المجمـــوع	**٧٣٦**	**١٠٠**	**١,١٨٩**	**١٠٠**	**١,٢٠٦**	**١٠٠**	**١,٢٦٢**	**١٠٠**	**١,٣٣٧**	**١٠٠**

المصدر: [٥:ص ٨٥]

وحتى تسيطر الدول الأوربية على غالبية مراحل عملية إنتاج وتسويق البترول، فلقد أسست دول غرب أوربا شركات بترولية وطنية تابعة لها بدعم حكومي أو وسعت من

دور هذه الشركات كما في حالة هولندا وإيطاليا.كما استهدفت هذه الشركات تحقيق درجة تكامل رأسي - من إنتاج البترول إلى التوزيع - مماثلة لما للشركات متعددة الجنسيات.

وهكذا نجد أن الطاقة لم تكن تمثل مشكلة لدول الجماعة الأوربية خلال هذه المرحلة. ولقد زاد استهلاك البترول بمعدلات كبيرة وعملت الحكومات على زيادة دورها في كل مراحل العملية الإنتاجية للبترول بالإضافة إلى محاولتها خفض أسعاره.

ثانيا: دول الجماعة الأوربية وأزمة البترول الأولى في ١٩٧٣

مع بداية السبعينات حدثت تغيرات كثيرة على مسرح البترول، فلقد انتقل صنع القرار البترولي وخاصة قرار التسعير إلى الحكومات المنتجة والمتكتلة داخل منظمة الأوبك، ولقد أدى هذا إلى العديد من المتغيرات المتلاحقة والتي انتهت بما يسمى بأزمة البترول الأولى. ويمكن إجمال هذه المتغيرات في متغيرين أساسين هما: زيادة أسعار البترول بمبادرات من الدول المصدرة للبترول، بالإضافة إلى خفض الإنتاج البترولي للدول العربية المصدرة للبترول في أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وترجع بدايات الأزمة إلى تزايد الطلب العالمي على الطاقة بمعدلات أكبر من توقعات الشركات البترولية. ولقد أدركت الدول المنتجة هذه الحقيقة وبالتالي حاولت استغلال تزايد الطلب على البترول من أجل زيادة دخلهم من البترول والعمل على استقرار عوائد هم البترولية بقدر الإمكان في وقت كانت أسواق الصرف الدولية تتسم بعدم الاستقرار نتيجة تعويم الدولار.

ولقد كانت الخطوة الأولى على درب زيادة الأسعار من نصيب ليبيا، فلقد استطاعت بعد قيام ثورتها وأثر مفاوضات شاقة أن تتوصل لاتفاق مع الشركات العاملة بها على زيادة الأسعار. كما بدأت الجزائر في ١٩٧١ بتأميم ٥١% من المصالح الفرنسية في صناعتها البترولية، كما أممت كل وسائل الهيدروكربونات ومصادر الغاز، وفرضت سيطرتها الكاملة على السوق الداخلية بأكملها. وتبع ذلك تأميمات أخرى في ليبيا والعراق.

وكان العامل الحاسم الذي حسم قضية انتقال صنع القرار البترولي إلى أيدي حكومات دول الأوبك هو حرب أكتوبر وما تبعها من قرار وزراء البترول العرب في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ بأن "يتناقص الإنتاج البترولي لكل دولة عربية مصدره للبترول فورا، بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن ٥%."

ولن نتعرض للتطورات التي تلت هذا القرار وكيفية تنفيذه ، ولا إلى أين انتهى به الحال، ولكن ما يهمنا هو دور هذا القرار في تأكيد قدرة الدول المنتجة على اتخاذ القرارات الخاصة ببترولها بمعزل عن الشركات العاملة. ففي ديسمبر ١٩٧٣ رفضت الدول المنتجة للبترول تثبيت أسعاره في اتفاقية مع شركات البترول، وأعلنت هذه الدول أنها ستحدد الأسعار في المستقبل من جانب واحد، وعلى الفور تضاعفت أسعار البترول في مطلع عام ١٩٧٤ أربعة أضعاف ما كانت عليه في ١٩٧٣. وهكذا انتهى إلى حين عهد البترول الرخيص والمتدفق دون انقطاع والذي تقوم الشركات بتحديد أسعاره.

آثار الأزمة على دول الجماعة الأوربية

يمكن رصد الآثار المباشرة لهذه الأزمة البترولية على الجماعة فيما يلي :

١- قاطع العرب هولندا تماما (نقصت وارداتها البترولية بمقدار ٢ ،٤٦%) وحظيت فرنسا وبريطانيا بوضعها في قائمة الدول الصديقة للعرب ، ولقد دعت هولندا إلى التضامن بين الدول التسع في مواجهة هذا الحظر وأيدتها ألمانيا التي أعلنت أنه في أية جماعة حقيقية فلابد وأن يكون هناك درجة من المساعدة المتبادلة ، أما بريطانيا فطالبت الهولنديين بالهدوء حتى تبذل مساعيها لدى الدول العربية لأضافتها إلى قائمة الدول الصديقة ، ولم تتجاوب فرنسا مع طلب هولندا مما أدى إلى مأزق يهدد التماسك داخل الجماعة.

٢ - في الوقت الذي اندلعت فيه أزمة البترول كان مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية آخذا في الارتفاع وكذلك كانت أسعار المواد الخام آخذة في الارتفاع هي الأخرى ، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار ، ولقد أدت هذه العوامل إلى زيادة الآثار التضخمية لأزمة البترول ، حيث تصاعدت معدلات التضخم لتصل إلى ١٢% في المتوسط خلال

الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، بينما كانت ٤% تقريبا خلال الستينات - وبالطبع فهذه النسبة العامة لكل دول الجماعة تختلف عن معدلات التضخم في كل دولة على حده ، فقد تم تسجيل أعلى معدلات تضخم تراوحت بين ١٥% ، ٢٠% في أيرلندا وإيطاليا.

٣ - أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تحول ميزان مدفوعات معظم الدول الصناعية من الفائض إلى العجز ، ونمت المديونية التي أدت بدورها إلى اختلال في النظام النقدي الدولي وانكماش أكبر في التجارة الدولية ، فلقد انخفض الناتج المحلى الإجمالي في الجماعة بالقيم الحقيقية بأكثر من ١% عام ١٩٧٥ وهو ما يعكس مدى الركود الذي ألم بالاقتصاد العالمي في هذه الفترة[٢:ص١٦].

٤ - كما نتج من انخفاض استهلاك البترول والركود في التجارة الدولية هبوط في النشاط الصناعي وصلت نسبته إلى ٨% عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥[٢:ص١٧].

الأثر على استهلاك البترول

بالطبع كانت ردة الفعل الطبيعية لارتفاع أسعار البترول أن حاولت الدول الصناعية ومنها دول المجموعة الأوروبية تخفيض استهلاكها من البترول. ويوضح الجدول رقم (٣) الاستهلاك العالمي من البترول خلال الفترة ما بين أزمتي البترول الأولى والثانية (١٩٧٣ - ١٩٧٨) ويتضح منه أن غالبية الدول الصناعية قد انخفض معدل الاستهلاك فيها من البترول خلال هذه الفترة ، حيث وصل معدل الانخفاض في دول الجماعة الأوروبية إلى ٥% حيث استهلكت ٧١٤ مليون طن حيث وصل معدل الانخفاض عام ١٩٧٨ مقابل ٧٤٩ مليون طن عام ١٩٧٣ ، ولكن يلاحظ أن زيادة إنتاج بريطانيا من البترول مكنها من أن تصبح خلال هذه الفترة دولة مصدرة لباقي دول أوروبا الغربية وبالتالي كانت هناك تغطية ذاتية من البترول بفضل إنتاج بحر الشمال وتشير الإحصائيات الحكومية البريطانية إلى أن إنتاج حقول بحر الشمال البريطانية ارتفع في النصف الأول من عام ١٩٧٩ بنسبة ٥٣% عن الفترة ذاتها عام ١٩٧٨ ووصل إلى ٤، ٣٧ مليون طن ، وبالتالي ارتفعت صادرات بحر الشمال في النصف الأول من عام ١٩٧٩ إلى ٨، ١٨ مليون طن بالمقارنة مع ٦، ١٠ مليون طن عن عام ١٩٧٨[٦].

جـدول رقم (٣)

الاستهلاك العالمي من البترول

(مليون طن)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	معدل التطور ٧٨ - ٧٣
الولايات المتحدة	٨١٨	٧٨٢	٧٧٦	٨٢٢	٨٦٦	٨٨٨	+ ٨%
اليابان	٢٦٩	٢٥٩	٢٤٢	٢٥٢	٢٦٠	٢٦٢	- ٣%
أوروبا الغربية	٧٤٩	٦٩٩	٦٦٤	٧١٠	٦٩٧	٧١٤	- ٥%
منها فرنسا	١٢٧	١٢١	١١٠	١١٩	١١٤	١١٩	- ٦%
الاتحاد السوفيتي	٣١٧	٣٤١	٣٦٢	٣٨٠	٣٩٥	٤١٣	+ ٣٠%
الإجمالي	**٢٧٨٦**	**٢٧٤٢**	**٢٧١٢**	**٢٨٩٣**	**٢٩٧٧**	**٣٠٧٦**	**+ ١٠%**

المصدر: [٧]

كيفية مواجهة الجماعة للأزمة البترولية الأولى

تحركت الجماعة الأوروبية على عدة مستويات لمواجهة هذه الآثار:

المستوى الأول

على مستوى الجماعة الأوروبية ، حيث حاولت تلافي آثار السياسات المستقلة لكل دولة في مواجهة مشكلة الطاقة ، حين عملت كل دولة (وخاصة فرنسا) على عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول البترولية لضمان إمداداتها البترولية. لذلك سعى رؤساء الدول والحكومات في مؤتمرهم بكوبنهاجن في ديسمبر ١٩٧٣ على تلافي هذا الخطر وتجاوزه إلى مرحلة أعلى من التكامل السياسي ، فلقد جاء في المادة الأولى من بيانهم

الختامي تأكيد رغبة الدول التسع في أن أوروبا يجب أن تتحدث بصوت واحد في الشئون العالمية، وأن تعمل على تحديد المبادئ التي تقود مواقفهم [٨: ص٣٩].

المستوى الثاني:(التنسيق من خلال وكالة الطاقة الدولية)

مستوى التنسيق مع الدول الصناعية المتقدمة من خلال وكالة الطاقة الدولية. ولقد بدأ هذا الاتجاه في يناير ١٩٧٤ حين وجه الرئيس الأمريكي نيكسون رسالة إلى حكومات الدول الصناعية الغربية داعياً إياهم إلى حضور اجتماع بواشنطن في فبراير ١٩٧٤ على مستوى وزراء الخارجية لتحديد برنامج عمل للدول المستهلكة للبترول لبحث الطلب المتزايد بشكل خطير على الطاقة والإسراع في بذل جهود منسقة لتطوير مصادر جديدة للطاقة ولبحث تطوير علاقات جديدة بين المستهلكين والمنتجين لضمان إمدادات كافية من البترول بأسعار مقبولة[٩:ص٣١].

ولقد عقد مؤتمر واشنطن في فبراير ١٩٧٤ وحضرته دول السوق الأوروبية المشتركة واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وفي خطابه الافتتاحي للمؤتمر قال هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي وقتها أن أزمة الطاقة أزمة عالمية ، وأنها تؤثر على اقتصاديات الدول جميعاً لذلك لابد من حل عالمي للقضية ، ووصف البعد السياسي للحظر العربي على أنه سابقة في استغلال الموارد الخام بغرض فرض سياسات الدول المنتجة على الدول المستوردة ، واقترح - ضمن إجراءات أخرى - المشاركة في حالات الطوارئ والعجز في الإمدادات وقيام تعاون دولي مالي لإيجاد وسيلة جديدة لتوزيع حركة رؤوس الأموال الفائضة من عائدات البترول.

ولقد ذكر البيان الختامي عن المؤتمر أن المجتمعين قد اتفقوا على الحاجة لتحديد برنامج عمل شامل يمكن بواسطته التعامل مع كل دقائق الوضع الدولي للطاقة ، وذلك عن طريق تدابير وإجراءات تتخذ بالتعاون فيما بينهم ، كما أن برنامج العمل هذا ينسق بين السياسات القومية في المجالات الآتية:

* الحفاظ على الطاقة وتقليص الطلب عليها.
* إقامة نظام لاقتسام البترول في حالات الطوارئ والنقص الشديد.

* الإسراع في تطوير مصادر إضافية للطاقة حتى يمكن تنويع الإمدادات منها.
* الإسراع في أبحاث الطاقة وبرامج تطويرها وذلك من خلال مجهودات تبذل في نطاق التعاون الدولي (تحفظت فرنسا على هذا البند).

كما وافق المجتمعون على تكوين مجموعة تنسيق من ضمن مهامها القيام بالترتيبات اللازمة لمؤتمر ليجمع بين الدول المستهلكة والدول المنتجة ويعقد في أقرب فرصة ممكنة وأن يسبقه إذا كان ذلك ضرورياً اجتماع للدول المستهلكة (ولقد رفضت فرنسا أيضاً هذا الأمر). وهكذا نجد أنه بالإضافة إلى وجود سياسة مستقلة لكل دولة في مجال الطاقة ، إلا أنها التزمت بنوع من التنسيق مع باقي الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة ، وبالطبع فان السياستين متكاملتان ، وهناك التزام من كل دولة بالا تتعارض سياستها الوطنية مع سياسة الوكالة ، إلا في بعض الجزئيات التي تسجل رفضها لها (كما فعلت فرنسا).

كما تم تكوين مجموعة تنسيق أفضى عملها إلى اتفاقية دولية للطاقة وتأسيس وكالة الطاقة الدولية والتي اتخذت من باريس مقراً لها ، وحددت المهام الأساسية لهذه الوكالة فيما يلي:

- صياغة وتنفيذ برنامج للتعاون طويل الأجل لتطوير مصادر الطاقة والحفاظ عليها.
- إعادة النظر في البرامج الوطنية لتوفير الطاقة.
- توفير معلومات متطورة حول أسواق البترول والغاز الطبيعي.
- تأسيس مركز لإحصاءات الطاقة.
- خلق آلية لتقييد الطلب على البترول واقتسام المعروض المتاح منه في أوقات الأزمات[١٠:ص١١٣].

المستوى الثالث

عملت دول الجماعة الأوروبية على الاتجاه نحو التعامل الجماعي مع الدول البترولية لضمان استمرار تدفق البترول اللازم لها. ولقد بدأ هذا التعامل باجتماع بين

ممثلي الأوبك وممثلي الجماعة الأوروبية في بروكسل في ١١ يونيو ١٩٧٤ ، ولكن هذا الاجتماع لم يسفر عن شيء ، وتحول الأمر إلى التعاون مع الدول العربية من خلال الحوار العربي - الأوروبي. ورغم عدم التوصل إلى اتفاقيات هامة في ظل هذا الحوار إلا أن الجانب الأوروبي قد حصل على غالبية ما يريده من حيث ضمان وارداته البترولية وزيادة صادراته إلى الدول العربية والاستفادة من الفوائض المالية للدول البترولية من خلال ما سمي بإعادة تدوير هذه الفوائض [١١].

خطة الجماعة الأوروبية في مواجهة الأزمة البترولية الأولى

سبق القول أن الجماعة الأوروبية قد حاولت في مؤتمر قمة كوبنهاجن في ١٤ ، ١٥ ديسمبر ١٩٧٤ التوصل إلى خطة لمواجهة الأزمة وتقوية التضامن فيما بين الدول الأعضاء.

واتفق على عدة إجراءات في سياسة للطاقة يتعين تنفيذها دون إبطاء وأسندت مسئولية ذلك إلى لجنة الطاقة والتي تشكلت من ممثلين عن الدول الأعضاء برئاسة عضو من اللجنة التنفيذية[٢] وتحددت مهامها في ضمان تنسيق وتنفيذ إجراءات الجماعة، وتسهيل تبادل المعلومات والمشاورات بين الدول الأعضاء واللجنة ، ومساعدة اللجنة التنفيذية في صياغة الاقتراحات. ولكن تحت ضغط الأحداث بادرت الدول الأعضاء إلى البدء في تقرير وتنفيذ إجراءاتها الخاصة دون تنسيق ملائم.

ويتطلب التنسيق بين الدول الأعضاء ضرورة حصول لجنة الطاقة على البيانات الأساسية المطلوبة لإعداد سياسة مشتركة للطاقة. وقد تلقت اللجنة بيانات عن تطور سوق البترول الخام والفحم والطاقة النووية استناداً إلى معاهدات جماعة الفحم والصلب الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

كما سن المجلس الوزاري أحكاماً تعطي اللجنة حق الإطلاع على المعلومات عن الاستثمارات المخططة في قطاعات البترول والغاز الطبيعي والكهرباء ، وهي بيانات هامة لتقدير الطلب المستقبلي.

وطالبت اللجنة الدول الأعضاء بتقديم معلومات ربع سنوية حول تطور واردات البترول والغاز الطبيعي لتتمكن اللجنة من إجراء تقدير موثوق به عن وضع العرض.

كما ألزمت لائحتان تنظيميتان صدرتا عن المجلس في عام ١٩٧٤ الدول الأعضاء بإبلاغ اللجنة عن واردات منتجات البترول والصادرات الهيدركربونية (المنتجات المشتقة من البترول والغاز). ومنذ عام ١٩٧٩ فصاعدا (وخاصة مع أزمة البترول الثانية) خضعت واردات البترول للمراقبة عن كثب في صورة إلزام بالتسجيل ، وبهذه الطريقة تلقت الجماعة بعض المؤشرات عن الشروط المطبقة على هذه الصفقات ، وفي عام ١٩٧٧ قررت الدول الأعضاء جمع وتقديم معلومات للجنة عن واردات الفحم من دول خارج الجماعة الأوروبية.

ولقد كان الهدف من جمع كل هذه البيانات توفير قاعدة للعمل المنظم لضمان تنفيذ الخطط الرئيسية والأهداف المشتركة. ومع تزويد اللجنة بهذه المعلومات فلقد بدأت في وضع أساس سياسة مشتركة للطاقة[٣] ، وقد بدأت الدول الأعضاء تتقبل شيئاً فشيئاً عناصر هذه السياسة التي تقدم فرصاً أفضل للنجاح في مجال بالغ الخطورة مثل إمدادات الطاقة ، وخاصة في أوقات الأزمات ، مقارنة بما لو تصرفت كل دولة على حده. ولقد بدأت اللجنة بوضع أهداف متوسطة الأجل في مجال الطاقة وتساهم الدول الأعضاء في تحقيقها كل حسب قدراته.

وقد وضعت أول خطة عام ١٩٧٤ ثم في عام ١٩٧٩ تحددت الأهداف بشكل أدق حتى عام ١٩٩٠ وفي عام ١٩٨٥ قدمت اللجنة الأهداف حتى عام ١٩٩٥.

وتراقب اللجنة مدى التقدم في تحقيق الأهداف وتراجع سياسات الدول الأعضاء في مجال الطاقة على فترات منتظمة.

ويمكن القول أن أزمة البترول الأولى كانت السبب في وضع اللبنة الأولى للسياسة المشتركة للجماعة الأوروبية في مجال الطاقة ، رغم أن هذه السياسة أخذت وقتاً طويلاً حتى تتبلور وحتى تؤمن الدول الأعضاء بإمكانية تطبيقها. لذلك كانت لكل دولة في البداية سياستها الخاصة بها ولكن مع تطور البرامج التي وضعتها اللجنة وإصدار

اللوائح الملزمة للدول الأعضاء أصبحت هذه السياسة المحدد الرئيسي لأوضاع الطاقة في الجماعة الأوروبية.

ولقد كان الهدف الرئيسي للجنة في البداية هو العمل على خفض استهلاك البترول في دول الجماعة بالعديد من الطرق وهو ما نجحت فيه في السنوات التي تلت أزمة البترول الأولى[٤]

ثالثا: الطاقة في الجماعة الأوروبية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩)

تتسم هذه المرحلة بأن بدايتها شهدت تفجر أزمة البترول الثانية ، كما شهدت هذه المرحلة أيضاً تزايد دور السياسة المشتركة للطاقة في الجماعة الأوروبية وإعطاء لجنة الطاقة سلطات أكبر في هذا المجال. وصولاً إلى محاولة وضع النظم الكفيلة بتوحيد سوق الطاقة الداخلية مع مطلع عام ١٩٩٣ ضمن خطة الوحدة السياسية والاقتصادية للجماعة الأوروبية.

أسعار البترول

بعد عدة سنوات من الهدوء النسبي في سوق البترول ظهرت توترات جديدة عام ١٩٧٩ ، حيث أدت الأحداث التي انتهت بسقوط شاه إيران وتولى الخميني السلطة في إيران إلى نقص في العرض من البترول في السوق العالمي.

ونظراً لحساسية السوق البترولية للأحداث السياسية وخاصة تلك المناهضة للغرب ولأمريكا كما هو الحال بالنسبة للثورة الإيرانية الإسلامية ، فقد انعكس ذلك على الأسعار في شكل زيادات متتالية حتى وصل سعر برميل البترول في سوق روتردام إلى ٣٦ دولار عام ١٩٨٠ في حين كان سعره الرسمي ٣٠ دولار ولقد استغلت منظمة الأوبك هذا الوضع فأخذت في زيادة الأسعار الرسمية على مراحل متعاقبة ، مما أدى إلى مضاعفة الأسعار عام ١٩٨٠ مقارنة بمستوى الأسعار في ديسمبر ١٩٧٨. فقد كان سعر برميل البترول عام ١٩٧٨ (١٢,٩) دولار ووصل إلى (٣٠,٥) دولارا عام ١٩٨٠.

تطور الاستهلاك

أخذ استهلاك العالم من الطاقة في الانخفاض منذ عام ١٩٧٩ وحتى نهاية عام ١٩٨٢. إذ بلغ حجم الاستهلاك العالمي من الطاقة التجارية في عام ١٩٨٢ حوالي ١٣٨,٧ مليون برميل مكافئ بترول يومياً بعد أن كان ١٤٠,٥ مليون برميل مكافئ بترول عام ١٩٧٩. أي بنقص حوالي مليون برميل مكافئ بترول يومياً وهو ما يمثل ١,٣%.

وتحتل مجموعة الدول الصناعية المكانة الأولى في استهلاك الطاقة ، فهي تستهلك ما يقرب من ٥٢,٣% من الطاقة التجارية في العالم ، كما أن نصيبها من الاستهلاك العالمي من البترول يمثل نحو ٥٧,٨% ولقد انخفض استهلاك الطاقة في دول هذه المجموعة خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ بحوالي ٦,٤ مليون برميل يومياً [١٢: ص٦٩].

أما في دول الجماعة الأوروبية فإننا إذا نظرنا إلى تطور استهلاك الطاقة في دولها منذ أزمة البترول الأولى في ١٩٧٣ ، فإننا نجد أنه بعد الارتفاع المتتالي في استهلاك الطاقة منذ عام ١٩٥٠ حتى وصل إلى ١٠٠٠ مليون برميل بترول مكافئ عام ١٩٧٣ ، أخذ الاستهلاك في الانخفاض ففي عام ١٩٧٤ كان ٩٤١ مليون برميل مكافئ ثم ٩٤٧ في عام ١٩٧٦ و ٩٤٢ مليون طن عام ١٩٧٧. ولم يعد الاستهلاك إلى مستواه عام ١٩٧٣ إلا في عام ١٩٧٨ ثم زاد إلى ١٠١٢ مليون برميل بترول مكافئ عام ١٩٧٩ ولكنه هبط من جديد إلى مستواه عام ١٩٧٣ في عام ١٩٨٠ حيث وصل إلى ٩٧٠ مليون طن بترول مكافئ بسبب أزمة البترول الثانية. وإلى أدنى من ذلك عام ١٩٨١ حيث وصل إلى ٩٣٤ مليون طن بترول مكافئ وقد تخطى استهلاك الطاقة الأولية حد الألف مليون مرة أخرى عام ١٩٨٥ (١٠٥٦ مليون طن بترول مكافئ) وعام ١٩٨٦ (١٠٧٣ مليون طن بترول مكافئ)[٢: ص١٧].

الآثـار الاقتصادية

ترتـب علـى هـذه الأزمـة البتروليـة العديـد مـن الآثـار الاقتصـادية فـي دول الجماعـة الأوروبية مثلها في ذلك مثل باقي الدول الصناعية ، ومن هذه الآثار.

* أن متوسط معدل النمو خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ كـان ٠,٢% فـي دول الجماعـة الأوروبية ، وأقل من ١% في الدول الأربع والعشرين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، صفراً في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي ٣% في اليابان. ولم تبدأ فترة الانتعاش إلا في عام ١٩٨٣ والتي استعادت بعدها معدلات النمو مستواها في أواخر الستينات.
* ارتفعت معدلات البطالـة ، فبعد أن كـان عدد العـاطلين فـي دول الجماعـة الأوروبيـة عام ١٩٧٤ حوالي ٣,٥ مليون فـرد ، زاد إلـى ٥ مليون عـام ١٩٧٥ ثم وصـل إلـى ١٠ مليون عام ١٩٨١.

ولقد أدى انضمام اليونان إلى الجماعة عام ١٩٨١ ثم أسبانيا والبرتغـال عـام ١٩٨٦ إلـى زيـادة كبيـرة فـي أعـداد العـاطلين عـن العمـل ليس فقط بـالقيم المطلقـة بـل أيضـاً كنسبة من مجموع العمالـة. فقد كـان هنـاك ١٥,٥ مليون فرد عاطل عن العمل في الجماعة بدولها الأثني عشر في نهايـة ١٩٨٨ وهذا يعـادل بطالـة قدرها ١٠% [٢ : ص ١٦].

* ولقد أدى الركـود الاقتصـادي إلـى انكمـاش الطلـب علـى الطاقـة وبالتـالي لـم تسـتطع الدول المنتجة للبترول الحفاظ على مستوى أسعار ١٩٨٠ ، ١٩٨١ وأخذت الأسعار فـي التنـاقص حتـى بلغـت أدنـى سـعر فـي عـام ١٩٨٦ (١٣,٥ دولار / برميل) ولقد كانـت زيـادة الإنتـاج فـي بحـر الشـمال مـن العوامـل التـي أضـعفت الأوبـك فـي مجـال تحديد الأسعار ، بالإضـافة إلى زيادة الاعتماد على الطاقة النووية والغـاز الطبيعـي ،

ولقد نتج عن ذلك أن فقدت الأوبك عام ١٩٨٦ دورها القيادي في تحديد حجم الإنتاج ومستويات الأسعار.

* أما بالنسبة لمعدلات التضخم فيوضح الجدول رقم (٤) تطور هذه المعدلات في الدول الصناعية وكذلك في أكبر دول الجماعة الأوروبية خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٧) ومنه يتضح أن نسبة التضخم قد بلغت أقصاها عام ١٩٨١ ثم أخذت في الانخفاض فيما يلي ذلك من سنوات ، ويرجع السبب في ذلك إلى انحسار موجة ارتفاع أسعار البترول حتى وصل إلى أدنى سعر له عام ١٩٨٦ ، (كان معدل التضخم في عام ١٩٨٦ في أدنى مستوى له منذ عشرين عاما ماضية) ومن أسباب انخفاض معدلات التضخم في هذه الفترة أيضاً تقلص الإنفاق الحكومي وانخفاض أسعار المواد الأولية.

جدول رقم (٤)

معدلات التضخم في الدول الصناعية (١٩٨١ - ١٩٨٧) (%)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
مجموع الدول الصناعية	٨،٨	٧،٣	٥،٠	٤،٣	٣،٨	٣،٤	٢،٩
أكبر دول الجماعة							
الأوروبية:	٤،-	٤،٤	٣،٢	١،٩	٢،٢	٣،٣	٢،٥
ألمانيا الاتحادية	٣،	٨،	٩،	٨،	٨،٨	٩،١	٥،٧
إيطاليا	١٨	١٧	١٤	١٠	٦،١	٣،٦	٤،٦
بريطانيا	٥،	٧،٧	٥،-	٤،١	٥،٨	٥،٣	٣،-
فرنسا	١١	٥٠،	٩،٦	٧،٢			
	٩،	١٢					
	١١						

المصدر [١٣: ص ٢٤١]

المبحث الثاني
سياسة السوق الواحدة للطاقة
في الاتحاد الأوروبي

بعد أن عرضنا لتطور أوضاع الطاقة في الاتحاد الأوربي والآثار الاقتصادية التي نجمت عن أزمتي البترول الأولى والثانية وما تلاها من تطورات في مجال أسعار البترول ، نعرض فيما يلي للسياسات التي حاولت الدول الصناعية من خلالها التأثير على سوق البترول ثم من هذا الإطار العام نركز على الأهداف والسياسات التي وضعها الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة ، ومدى تحقيق هذه الأهداف.

سياسات الدول الصناعية في التأثير على سوق البترول

لم تقف حكومات الدول الصناعية مكتوفة الأيدي أمام تحول سوق البترول إلى سوق للمنتجين وما تبع ذلك من ارتفاع لأسعاره أثرت بالسالب على المتغيرات الرئيسية لاقتصاديات هذه الدول. ولأن الطلب على النفط يأتي في أغلبه من طلب الدول الصناعية، فلقد أخذت هذه الدول في رسم السياسات الكفيلة باستعادة السيطرة على سوق البترول العالمي وهو ما تحقق لها بالفعل منذ منتصف الثمانينات.

وتعمد الدول الصناعية إلى التدخل في سوق البترول من خلال إجراءات تقررها الحكومات أو يتم الاتفاق عليها في إطار العمل الجماعي فيما بينها كما يحدث من خلال وكالة الطاقة الدولية وفي الاجتماعات الدورية للدول الصناعية السبع ، ومن أهم هذه الإجراءات فرض الضرائب المحلية على المنتجات البترولية ، الاحتفاظ بمخزون بترولي كبير ، تشجيع الأبحاث في مجال تطوير بدائل الطاقة ، تطوير وسائل الحفاظ على الطاقة ، تقليل الاعتماد على البترول.

ويوضح الجدول رقم (٥) أسعار المنتجات البترولية في بعض دول الجماعة الأوروبية عام ١٩٨١ ومنه يتضح مدى زيادة أسعار المنتجات البترولية بعد فرض الضرائب عليها في دول الجماعة وهو نفس ما كان عليه الحال في الفترات السابقة [٥] ،

وتمثل هذه الضرائب الجزء الأكبر من سعر البترول بالنسبة للمستهلك. وتهدف الحكومات بالإضافة إلى الحصيلة الكبيرة لهذه الضرائب إلى خفض استهلاك البترول. ولقد وصلت قيمة الضرائب الداخلية على المنتجات البترولية في دول الجماعة الأوروبية - وفق تقديرات الأوبك - إلى حوالي ٢٩% من سعر المنتجات للمستهلك عام ١٩٨٣.

وفي الوقت الذي انخفضت فيه أسعار البترول عام ١٩٨٦ بنحو ٦٠% فان أسعار البنزين والديزل في دول الجماعة الأوروبية لم تنخفض إلا بحوالي ٢٥% فقط.

جدول رقم (٥)

أسعار المنتجات البترولية في بعض دول الجماعة الأوروبية (١٩٨١)

	الجازولين الممتاز		الجازولين العادي		الكيروسين		الديزل	
	بدون ضريبة	بعد فرض الضريبة	بدون ضريبة	بعد فرض الضريبة	بدون ضريبة	بعد فرض الضريبة	بدون ضريبة	بعد فرض الضريبة
بلجيكا	٥١	٨٦	٤٩	٨٤	٣٧	٤٢،٣	٣٥	٥٢
فرنسا	٣٦	٨٤	٣٤	٨٧،٥	--	--	٣١	٥٩
ألمانيا الاتحادية	٣٥	٦٨	٣٢	٦٥	٣٥	٣٥	٣٤	٦٥
إيطاليا	٣٣	٨٣	٣١،٤	٨١،٤	٢٦	٣٢	٣١	٣٩
إنجلترا	٣٧	٧٠	٣٦	٦٩	٣٦	٣٦	٣٩	٦٢

المصدر : [١٣]

ضريبة الكربون

ومن الضرائب التي تحاول الدول الصناعية فرضها على مصادر الطاقة ما يسمى بضريبة الكربون والتي تزايد الحديث عنها منذ ١٩٩٣ ، ورغم خفوت الحديث عن هذه الضريبة لتراجع الدول الصناعية عن فرضها مؤقتاً. فإنها تمثل محوراً أساسياً من محاور سياسة الدول الصناعية في خفض استهلاك البترول ، ومن الممكن العودة لها بعد حين وخاصة إذا أخذت أسعار البترول في الارتفاع.

فرغم أن البترول من أكثر السلع تعرضاً للضرائب إلا أن هذه الضريبة كانت تستهدف زيادة الدخل للدول الصناعية واستخدام هذا الدخل في تمويل مشروعات بدائل الطاقة ، بالإضافة إلى أن هذه الضريبة ستؤدي إلى خفض الاستهلاك مما يؤدي إلى خفض نسبة التلوث والناجم عن زيادة الكربون مما يؤدي إلى المحافظة على البيئة من التلوث.

أما كيفية تطبيق هذه الضريبة في دول الاتحاد الأوروبي. فيقترح تطبيقها بمعدل ٣ دولارات على برميل البترول لمدة ٣ سنوات ثم يضاف دولار كل عام حتى تصل الضريبة إلى ١٥ دولار على البرميل الواحد من البترول[١٤].

أما بالنسبة لإجراءات المحافظة على الطاقة فقد اتبعت الدول الصناعية إجراءات متعددة لترشيد استخدامها منذ التغيرات الكبيرة في أسعار البترول عام ١٩٧٣ ، وقد تضمنت هذه الإجراءات رفع أسعار الطاقة وخاصة البترولية ، مما أدى إلى خفض كثافة استخدام الطاقة بمعدل ٢٠% سنوياً خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ، وقد تم توفير حوالي ١٠ مليون برميل يومياً بالمقارنة مع الطلب الذي كان من الممكن تحقيقه لو استمرت الاتجاهات السابقة لعام ١٩٧٣. وخلال عامي ٨١ ، ١٩٨٢ انخفضت نسبة استخدام الطاقة الأولية إلى الناتج المحلي الإجمالي (كثافة استخدام الطاقة الأولية) بنحو ٣,٧% ، ٢,٦% على التوالي[١٢: ص ٧٢].

وبالنسبة لتقليل الاعتماد على البترول ، فلقد نجحت دول المجموعة الأوروبية في تحقيق هذا الهدف ، ففي عام ١٩٧٣ استهلكت دول المجموعة الاثني عشر دولة ٦٠٦ مليون طن بترول، وانخفض هذا المقدار إلى ٥٥٢ مليون طن عام ١٩٨٠ ، ثم إلى ٤٥٧ مليون طن عام ١٩٨٥.

أيضاً ساهم بترول بحر الشمال في تقليل اعتماد الدول الأوروبية على البترول المستورد ، فلقد ارتفع إنتاج البترول في المجموعة الأوروبية من ١٤ مليون طن في منتصف السبعينات إلى ٩٣ مليون طن عام ١٩٨٠ ، ثم إلى ١٥١ مليون طن عام ١٩٨٥[١٥: ص ٣٨].

وهكذا نجد أن استهلاك الطاقة أصبح أكثر رشداً بالإضافة إلى تطبيق تكنولوجيا جديدة أقل كثافة في استهلاك الطاقة ، وكان هناك ما يسمى بالقاعدة الحديدية Iron Rule والتي تفترض أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة ، ولكن هذه القاعدة لم تعد صحيحة ، وللدلالة على ذلك نستخدم معيار كثافة الطاقة (كمية الطاقة اللازمة للحصول على حجم معين من الناتج المحلي الإجمالي) ، فنجد أن الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تقدر بمليون دولار بأسعار ١٩٨٠ ، كان العالم يستهلك للحصول عليها من البترول ٦١٦ طن بترول مكافئ عام ١٩٥٠ ، ثم ٥٩٧ طن بترول مكافئ عام ١٩٧٦ ، وانخفضت إلى ٥٥١ مليون طن بترول مكافئ عام ١٩٨٦[١٦].

كما اتخذت العديد من الإجراءات الأخرى لزيادة كفاءة استخدام الطاقة ومن ذلك:

- قيود على استهلاك وقود السيارات.
- إجراءات لتحسين ودعم المواصلات العامة.
- تأسيس عوازل أفضل في المنازل لخفض استهلاك الكهرباء.
- فرض ضرائب على المعدات ذات الاستهلاك الأكثر للطاقة[١٧].

برامج لجنة الطاقة في الجماعة الأوروبية

سبق القول أن قمة كوبنهاجن للدول أعضاء الجماعة الأوروبية قد أقرت إنشاء لجنة للطاقة في ديسمبر ١٩٧٣ لإعداد سياسة مشتركة للطاقة. وأن اللجنة قد بدأت عملها بطلب بيانات مفصلة عن أوضاع الطاقة في دول الجماعة ثم وضعت اللجنة عناصر لهذه السياسة تمثلت في تحديد أهداف متوسطة الأجل في مجال الطاقة تغطي حتى عام ١٩٩٥.

ويلاحظ أن الأهداف التي وضعتها اللجنة تعرضت أيضاً للتغير نتيجة المتغيرات على أرض الواقع، كما يلاحظ أن عمل اللجنة تعدى مجرد وضع السياسات الكفيلة بالتنسيق والمشاركة في أوقات الأزمات إلى محاولة توحيد السوق الداخلية للطاقة ضمن خطط وبرامج الوحدة الاقتصادية والسياسية لأوروبا الموحدة في ١٩٩٣.

ولقد وضعت اللجنة تصورها الأول لسياسة الطاقة في دول الجماعة عام ١٩٧٤ ثم في عام ١٩٧٩ وضعت تصوراً أكثر دقة لأوضاع الطاقة حتى عام ١٩٩٠ وتلى ذلك برنامج آخر وضع في ١٩٨٥ ليحدد الأهداف حتى عام ١٩٩٥.

وتستخدم الجماعة الأوروبية مجموعة من الأدوات بهدف استكمال إجراءات وسياسات الدول الأعضاء ، وذلك حينما يكون ذلك أكثر فاعليه. وتتضمن هذه الأدوات: الأبحاث المشتركة في مجال الطاقة ، برامج التطوير والتوصيف العملي ، سن التشريعات في مجال ترشيد استخدام الطاقة ، تنسيق العلاقات مع الدول الصديقة خارج الجماعة.

ويضاف إلى ذلك دعم الاستثمار في المعدات وتحديث قطاع الطاقة وذلك من خلال ميزانية الجماعة وقروض من الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وجماعة الفحم والصلب الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي. ومن أمثلة تلك المساعدات وهذا الدعم الاشتراك في تمويل محطات الطاقة والمعدات الرأسمالية لمناجم الفحم وخطوط السكك الحديدية لنقل الفحم ، والتوسع في عمليات ربط شبكات الكهرباء وتطوير مصادر جديدة للطاقة ، وتقديم الدعم لمشروعات توفير الطاقة في الصناعة والمباني العامة وتشغيل شبكات التدفئة المحلية.

وسنعرض فيما يلي لمذكرة اللجنة في عام ١٩٧٩ ، وبرنامجها في عام ١٩٨٥ لبيان مدى التغير في الأهداف في تلك الفترة وأسبابه.

مذكرة اللجنة في ١٩٧٩

قدمت هذه المذكرة إلى مجلس وزراء الطاقة لدول المجموعة والذي عقد في لوكسمبورج في ١٨ ، ١٩ يونيو ١٩٧٩. وقد وضعت اللجنة في مذكرتها استراتيجية للعمل حتى عام ١٩٩٠ في مجال الطاقة تهدف إلى:

- تخفيض واردات البترول إلى حوالي ٤٧٠ مليون طن.
- زيادة استهلاك الفحم بنسبة ٢٥%.

- الوصول بنسبة الكهرباء المنتجة باستخدام الفحم والطاقة النووية إلى ٧٥% من جملة إنتاج الكهرباء.
- تخفيض معدل زيادة استهلاك الطاقة إلى اقل من ٠,٧ ، وذلك بالاستعانة بالوسائل العلمية والفنية لتوفير استخدام الطاقة في وسائل المواصلات والمساكن وتشجيع إنتاج السيارات التي تستهلك كميات أقل من الوقود وغير ذلك من الوسائل.

ويتطلب ذلك من دول الجماعة زيادة استثماراتها في قطاع الطاقة الداخلي بحيث تصل هذه الاستثمارات إلى ٥٠ مليون وحدة حسابية في ١٩٩٠.

ولقد حددت لجنة الجماعة الأوروبية الأهداف الخاصة بالإنتاج والاستهلاك والواردات من الطاقة عام ١٩٩٠ ، مقارنة بالموقف عام ١٩٧٨ ، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

الطاقة في الجماعة الأوروبية

(مذكرة لجنة الطاقة – ١٩٧٩)

	الإنتاج الداخلي		الواردات		الاستهلاك		النسبة	
	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠
وقود جاف	١٧٨،٥	١٩٤	٢٦،٣	٥٧	٢٠٨،٩	٢٥١	٢١	١٨
بترول	٦٣،٠	٨٧/١٤٧	٤٧١،٠	٥٧٢/٤٩٧	٥٣٥	٦٥٩/٦٤٤	٥٥	٤٧
غاز طبيعي	١٥٣،٢	١١٥/١٣٠	٣٠،٦	١٢١	١٦٤،٣	٢٣٦/٢٥١	١٧	١٧
طاقة نووية	٢٨،٧	٢٠٤	--	--	٢٨،٧	٢٠٤	٣	١٥
أنواع أخرى	٣١،٦	٣٩	٣،٣	٤	٣٤،٩	٤٣	٤	٣
المجموع	٤٣٢،٠	٦٣٩/٧١٤	٥٣٢،٢	٧٥٤/٦٧٩	٩٦٦،٨	١٣٩٣	١٠٠	١٠٠
النسبة	٤٥	٥١/٤٦		٥٤/٩٠				

المصدر : [١٨]

وافترضت اللجنة لتحقيق هذه الأهداف الكمية ولتخفيض اعتماد دول الجماعة الأوروبية على البترول المستورد إلى النصف الإجراءات التالية:

- قيام الدول الأعضاء باتخاذ الوسائل التي تكفل توفير استخدام الطاقة وذلك بطرق متعددة بينها زيادة الضرائب على الاستهلاك.
- زيادة استخدام الفحم والطاقة النووية بحيث تغطي الطاقة من هذين المصدرين ٧٠ - ٧٥% على الأقل من إنتاج الكهرباء. وعلى هذا فلابد من مضاعفة جهود الدول الأعضاء لزيادة إنتاج الفحم إلى المستوى الذي كان عليه في ١٩٧٣ (حوالي ٢٥٠ مليون طن تعادل ١٧٥ طن بترول) وعلى أن يصل استيراد الفحم من الدول الثالثة إلى كمية معادلة لـ ٧٥ مليون طن بترول في عام ١٩٩٠ (بالمقارنة بكمية معادلة لـ ٢٦,٣ مليون طن بترول عام ١٩٧٨).
- ضرورة تقديم دعم على الفائدة فيما يتعلق بالاستثمارات في قطاع الطاقة داخل الجماعة الأوروبية. وقد تم تخصيص ٢٠ مليون وحدة حسابية لهذا الغرض.
- تقديم مزيد من المساعدات لإنشاء مزيد من محطات القوى الكهربائية التي تعتمد على الفحم وكذلك في مجال تشجيع تجارة الفحم داخل دول الجماعة الأوروبية.
- تدعيم برامج الطاقة النووية مع أخذ كافة الاحتياطات الممكنة من أجل توفير السلامة في هذا المجال حتى يتقبل الرأي العام الأوروبي التوسع في وضع برامج الطاقة النووية خصوصاً وان بعض دول الجماعة مثل الدانمارك ولوكسمبورج وهولندا لم تضع في برامجها حتى ١٩٩٠ أي مشروعات في هذا الاتجاه ، وان دولاً أخرى تأخرت في وضع برامجها بعد حادثة بنسلفانيا (تسرب الإشعاع منه) كذلك أشارت اللجنة إلى أنه أصبح من الضروري إيجاد نوع من التنسيق بين دول الجماعة فيما يتعلق بتسعير البترول.

وقد رأى مجلس وزراء الطاقة لدول الجماعة الأوروبية في اجتماعه في لوكسمبورج يومي ١٨، ١٩ يونيو ١٩٧٩ ، أن تعاون الدول الصناعية المستوردة للبترول في مراقبة حالة الواردات من البترول ومتابعة الاتجاهات السعرية والكميه في أسواق البترول سيؤدي إلى إيجاد حالة من الاستقرار في سوق البترول ، وحتى تسهل هذه المراقبة فقد توصل مؤتمر وزراء الطاقة إلى اتفاق حول أهمية نشر أسعار البترول المحققة في سوق روتردام ، وكذلك تسجيل الصفقات التي تبرمها الشركات المستوردة للبترول على أن يتضمن التسجيل كلا من الكميات المستوردة والأسعار التي يتم التعاقد عليها ، وسوف تقوم لجنة السوق الأوروبية بنشر هذه الأسعار أسبوعياً ، بطريقة تسهل المقارنة بين الأسعار التي يتم التعاقد بها والأسعار الأساسية التي تعلنها الدول المنتجة.

مدى النجاح في تحقيق برنامج الجماعة

وعند محاولة رصد مدى نجاح برنامج الجماعة الأوروبية في مجال الطاقة نجد أن دول الجماعة قد نجحت في تخفيض وارداتها البترولية بحوالي ٥٠% حلال الفترة ما بين عام ١٩٧٣ ، ١٩٨٣. ويقدر أن الاستخدام الأكثر رشداً في توفير الطاقة كان من الممكن أن يوفر للجماعة ٢٥٠ مليون طن من البترول.

وفي الوقت ذاته ساهمت احتياطات بترول بحر الشمال بحوالي ١٣٠ مليون طن كما تم توفير حجم مماثل من الواردات من خلال زيادة استخدام الطاقة النووية والغاز الطبيعي.

وعند دراسة كثافة الطاقة [٦] بدلاً من الأرقام المطلقة للاستهلاك كمقياس معياري ، فإننا نجد أن ١٠ دول من الدول الأثني عشر التي كانت تكون الجماعة الأوروبية حينذاك قد استطاعت تحسين هذه النسبة (كثافة الطاقة) بحوالي ٢٠% في المتوسط ، وكانت أعلى نسبة تحققت في لوكسمبورج

(٣٨,٨%) تليها بلجيكا (٢٩,٥%) ، الدنمارك (٢٧,٩%) وايرلندا (٢٧,٦%) ، بينما زادت كثافة الطاقة في اليونان إلى ١,٩%[٢: ص٢٠].

ولكن يلاحظ أن هذا النجاح في استخدام الطاقة لم يستمر ، فلقد انخفض التقدم الذي تم إحرازه في تقليل كثافة الطاقة ، فبعد أن كانت هذه النسبة ٢٠% في المتوسط للجماعة خلال السنوات ١٩٧٣ - ١٩٨٢ فلقد انخفضت إلى ٢,٤% خلال السنوات الأربع ١٩٨٢ – ١٩٨٦[٢:ص٢١]. ويرجع السبب إلى أن ذكريات أزمتي البترول الأولى والثانية أخذت في الخفوت ، بالإضافة إلى أن إعادة هيكلة الصناعة التي سببتها أزمتي البترول قد اكتملت ، أما السبب الأساسي فيمكن إرجاعه إلى انخفاض أسعار البترول بصورة كبيرة وبالتالي تراجع الاهتمام بضرورة خفض الاستهلاك من الطاقة.

ولقد فشلت أربع دول من دول المجموعة الأوروبية وهي ألمانيا وهولندا وبلجيكا وايرلندا ليس فقط في أحداث تقدم خلال هذه الفترة بل زادت كثافة الطاقة بالفعل ، بمعنى أنه تعين عليهم استخدام قدر أكبر من الطاقة لتحقيق نفس معدل النمو، ومع أن هذه الزيادة كان أقل نسبياً في حالة ألمانيا (- ٣%) فقد كان كبيراً جداً في حالة ايرلندا (-١٣%). وطبقاً لما ذكرته اللجنة في ربيع ١٩٨٨ ، راجعت معظم الدول الأعضاء سياسات كفاءة الطاقة لديها في ضوء تغير ظروف سوق الطاقة ، والخبرة المكتسبة بالمبادرات المتعددة ونتج عن ذلك تخفيض (أن لم يكن إلغاء كامل) لبرامج الإعانة المباشرة للاستثمار في الإنفاق على البحوث والتنمية ولم يستمر في الإنفاق على البحوث والتنمية سوى إيطاليا وهولندا والدانمارك عند نفس مستوى هذه الفترة. على سبيل المثال خفضت جمهورية ألمانيا الاتحادية البحوث والتنمية في مجال كفاءة الطاقة بأكثر من الـ ٠,٣٣ مقارنة بالرقم ١١٠ مليون أكيو عام ١٩٨١.

وقد وقعت هذه التطورات في سياق تغيرات أساسية فقد تسمت السنوات الأربع من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦ بالاتجاهات التالية في أسواق الطاقة:

(١) ارتفع إجمالي استهلاك الطاقة عام ١٩٨٦ في الجماعة بنسبة ٨% تقريباً عما كان عليه ١٩٨٢ و ٤% عما كان عليه عام ١٩٧٣.

(٢) انخفض نصيب البترول في إجمالي استهلاك الطاقة من ٦٣% عام ١٩٧٣ إلى ٥١% عام ١٩٨٦ وإلى ٤٧% عام ١٩٨٦.

(٣) هبط نصيب صافي واردات البترول في إجمالي استهلاك الطاقة من ٦٢% عام ١٩٧٣ إلى ٣٨% عام ١٩٨٢ ثم إلى ٣٣% عام ١٩٨٦.

(٤) نما نصيب الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة من ١١% عام ١٩٧٣ إلى ١٦% عام ١٩٨٢ ثم بقى مستقراً تقريباً (١٧% عام ١٩٨٦).

(٥) بلغ نصيب الوقود الصلب في استهلاك الطاقة بالجماعة ٢٣% عام ١٩٧٣ ، ٢٤% عام ١٩٨٢، ٢٣% عام ١٩٨٦ ، أي كان مستقراً نسبياً.

(٦) انخفض نصيب الهيدروكربونات في توليد الكهرباء من ٤٢% عام ١٩٧٣ إلى ٢٤% عام ١٩٨٢ ثم إلى ١٦% عام ١٩٨٦.

(٧) ارتفع نصيب الوقود الصلب في توليد الكهرباء من ٤٥% عام ١٩٧٣ إلى ٤٨% عام ١٩٨٢، لكنه عاد إلى الانخفاض إلى ٤٢% عام ١٩٨٦.

(٨) بيد أن نصيب الطاقة النووية في توليد الكهرباء استمر في الارتفاع من ٨% ١٩٧٣ إلى ٢١% عام ١٩٨٢ ثم إلى ٣٧% عام ١٩٨٦[٢: ص٢١].

هذه تغيرات جوهرية ، سواء فيما يتعلق بالوضع النسبي لكل مصدر من مصادر الطاقة ، أو اعتماد الجماعة ، نتيجة لهذا ، على الواردات. (ومن ثم قدرتها على الصمود أمام الأزمات).

أهداف الجماعة الأوروبية في مجال الطاقة حتى عام ١٩٩٥:

سبق القول أن الجماعة الأوروبية قد وضعت عدة برامج لتحقيق أهداف معينة في مجال الطاقة وان هذه البرامج والأهداف كانت تتغير كلما توافرت للجنة بيانات أكثر دقة وتفصيلاً عن واقع سوق الطاقة وما قامت به الدول من إجراءات ، ولقد عرضنا لمذكرة اللجنة في عام ١٩٧٩ والتي حاولت فيها أن تضع تصوراتها في مجال الطاقة حتى عام ١٩٩٠ ، ثم عرضنا آنفاً لتقييم مدى النجاح في مجال ترشيد استخدام الطاقة.

ولقد طرحت اللجنة في ربيع عام ١٩٨٥ أهدافها للطاقة حتى عام ١٩٩٥ وقد تحددت هذه الأهداف فيما يلي:

١- يجب تطوير كفاءة الطلب النهائي على الطاقة بنسبة ٢٠% على الأقل.

٢- خفض استهلاك البترول إلى حوالي ٤٠% من استهلاك الطاقة ليبقى صافي واردات البترول عند أقل من ثلث إجمالي استهلاك الطاقة في الجماعة.

٣- الحفاظ على نصيب الغاز الطبيعي في توازن الطاقة لتأكيد ضمان وتنوع العرض.

٤- زيادة نصيب الوقود الصلب في استهلاك الطاقة.

٥- استمرار جهود تعزيز استهلاك الوقود الصلب وتحسين القدرة التنافسية للطاقات الإنتاجية للوقود الصلب في الجماعة.

٦- خفض نصيب الكهرباء المتولدة عن البترول والغاز إلى أقل من ١٥% عام ١٩٩٥.

٧- زيادة ناتج مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بشكل جوهري بحيث تساهم مساهمة كبيرة في توازن الطاقة الإجمالي.

وقد أشارت أول مراجعة أجرتها اللجنة في ربيع عام ١٩٨٨ بناء على المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء إلى أنه من المحتمل تحقيق هذه الأهداف على نحو جزئي فقط. وكانت نتائج المراجعة المبدئية كما يلي:

١- من غير الممكن ، تطوير كفاءة الطلب النهائي على الطاقة بنسبة ٢٠% على الأقل ، وهو الرقم المحدد لعام ١٩٩٥.

٢- من الممكن خفض نصيب البترول ٤٣% ، ويمكن أن تمثل صافي الواردات من البترول للجماعة ثلث إجمالي استهلاك الطاقة.

٣- من الممكن تقريباً الحفاظ على نصيب الغاز الطبيعي في توازن الطاقة.

٤- من الممكن زيادة نصيب الوقود الصلب في إجمالي استهلاك الطاقة زيادة طفيفة.

٥- من الممكن خفض نصيب البترول والغاز في توليد الكهرباء إلى أدنى من ١٥% ، وأيضا من الممكن أن يبلغ نصيب الوقود الصلب والطاقة النووية إلى ٤٤% و ٣٨% على الترتيب.

٦- ومن الممكن أن تمثل المصادر المتجددة حوالي ٢% من إجمالي توازن الطاقة في الجماعة.

وقد أخذت اللجنة هذه الاسقاطات الوطنية بدرجة من الشك ، واعتبرت ان تقديرات الاستهلاك المستقبلي من الوقود الصلب مرتفعة أكثر من اللازم ، ولم تستبعد انخفاضاً فعلياً في نصيبه السوقي. واعتقدت أن هناك درجة ملائمة من التيقن بالنسبة لنصيب البترول والغاز في توليد الكهرباء ، والنصيب السوقي للغاز الطبيعي. وبالنسبة للقدر المتعلق بالطاقة النووية ، ستظل الآثار التي نجمت عن حادثة تشيرنوبل ، ماثلة في الأذهان.

وأكثر النتائج إزعاجا من وجهة نظر اللجنة ، هو أن جهود تحسين كفاءة الطاقة قد لا تحقق النجاح المرغوب. وفي هذه الحالة فإنها تقدر ارتفاع استهلاك الطاقة عام ١٩٩٥ بين ٧٠ إلى ١١٠ مليون طن بترول مكافئ عن المستهدف. ولن يمثل هذا فقط زيادة تتراوح بين ٨ و ١٣ مليون إكيو إلى فاتورة الطاقة بأسعار البترول الحالية ، ومن شأن الانتكاسة في مجال كفاءة الطاقة أن تتدهور القدرة التنافسية الاقتصادية للجماعة على المستوى الدولي ، ويعرض تأمين العرض للخطر من خلال زيادة واردات الطاقة ، كما يعوق التقدم البيئي[١٩].

ويوضح الجدول رقم (٧) التوقعات للطلب على مصادر الطاقة التقليدية اللازمة لإنتاج الطاقة في الاتحاد الأوروبي حتى عام ٢٠١٠ ، ومنه يتضح استمرار انخفاض نصيب البترول وارتفاع نصيب الوقود الصلب (الفحم) والغاز الطبيعي في توفير احتياجات دول الاتحاد من الطاقة بالإضافة إلى انخفاض نسبة الوقود الحفري لأغراض

الاحتـراق كنسـبة مـن إجمـالي الطاقـة الأوليـة إلـى ٧٥% عـام ٢٠١٠ وبالتـالي تزايـد الاعتماد على الطاقة النووية لتصل إلى ٢٥% من الاحتياجات.

جدول رقم (٧)

استخدام الوقود الحفري لأغراض الاحتراق

في الاتحاد الأوروبي

مليون طن بترول مكافئ	١٩٨٠ %	١٩٨٧ %	١٩٩٥ %	٢٠٠٠ %	٢٠١٠ %
الوقود الصلب	٢٣٥	٢٣٠	٢٤٧	٢٧٥	٣٢٢
البترول	٢٦	٢٧	٢٦	٢٨	٣١
الغاز	٤٩٤	٤١٩	٤٨٠	٤٦٦	٤٢٨
	٥٤	٤٩	٥٠	٤٧	٤٢
	١٨٤	٢٠٧	٢٣٠	٢٥٠	٢٧٦
	٢٠	٢٤	٢٤	٢٥	٢٧
إجمالـي	٩١٣	٨٥٦	٩٦٣	٩٩١	١٠٢٦
إجمالي الطاقة الأولية	١٠٢٥	١٠٦٢	١٢٢٦	١٢٢٧	١٣٧٥
اسـتخدام الوقـود الحفـري لأغـراض الاحتراق في الاتحاد الأوروبي كنسبة من إجمالي الطاقة الأولية	٨٩	٨١	٧٩	٧٨	٧٥

المصدر : [٢٠]

الإجراءات المطلوبة لإكمال السوق الداخلية للطاقة

يمكن القول أن هدف السوق الداخلية الواحدة في مجال الطاقة يتمثل في ضمان إمدادات الطاقة لدول الاتحاد ، وضمان القدرة التنافسية التي تؤدي إلى خفض تكلفة الدخول للاستغلال Access Utilization Cost ، مما ينعكس على إنتاج أكثر كفاءة من خلال منافسة أكبر على جانب العرض من الطاقة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تكاليف الطاقة على سبيل المثال تصل إلى ما بين ٢٥% إلى ٣٠% من تكاليف إنتاج الصلب

ومنتجات الزجاج والألومنيوم ، يصبح من الواضح أن انخفاض أسعار الطاقة يؤثر تأثيراً مباشراً على أسعار المنتجات وبالتالي تزيد القدرة التنافسية لهذه المنتجات.

ولقد وضعت اللجنة التنفيذية في مايو ١٩٨٨ تقريراً بعنوان "السوق الداخلية للطاقة" وقدرت فيه تكاليف عدم إتمام السوق الواحدة للطاقة بحوالي ٥% من إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوربي وهي التكاليف التي يتعين على المستهلكين سواء في الصناعة أو القطاع العائلي تحملها بسبب تفتت أسواق الطاقة.

ولكن رغم الاتجاه للسوق الواحدة للطاقة ، إلا أنه من الواضح أن هذه السوق الداخلية للطاقة تختلف في كثير من النواحي عن السوق الداخلية في القطاعات الأخرى ، فالطاقة سلعة استراتيجية تخضع للعديد من الاعتبارات السياسية ، كما أن القطاع العام هو المهيمن أساساً على الطاقة في دول الاتحاد .

ولقد حدد الكتاب الأبيض المجالات والإجراءات التي ينبغي القيام بها لتحقيق هدف السوق الداخلية الواحدة للطاقة، وأهم هذه الإجراءات:

١ - إزالة الحواجز الفنية

وتتعلق هذه الحواجز باللوائح التنظيمية الوطنية والتي تختلف من دولة لأخرى ، ومنذ مايو ١٩٨٥ وضع مجلس الوزراء الأوروبي تعريفاً لمتطلبات الصحة والأمان اللازم توافرهما في صناعة الآلات والمعدات ، بهدف توحيد المعايير في الصناعة الأوروبية ، مما يؤدي إلى فتح الأسواق أمام مناقصات التوريد العامة ، وحتى لا تشترط المناقصة أو الممارسة مواصفات معينه لا تكون موجودة في نفس السلعة التي تنتج في دولة أخرى.

وفي مجال الهيدروكربونات تنشأ العوائق أمام السوق الواحدة من اختلاف تركيب المنتجات البترولية المقدمة من معامل تكرير البترول ، فعلى سبيل المثال تختلف مواصفات البنزين الخالي من الرصاص من دولة لأخرى ، مما يؤدي إلى عدم إمكانية نقله من سوق لآخر داخل الاتحاد[٢:ص٨].

٢ - تقريب الضرائب غير المباشرة

تعد معدلات الضرائب غير المباشرة المفروضة على منتجات الطاقة ، والتي تختلف من دولة لأخرى داخل الاتحاد الأوروبي من أكبر العقبات في طريق السوق الداخلية للطاقة ، وتهدف اللجنة التنفيذية إلى تقليل الفروق بين معدلات ضريبة القيمة المضافة (VAT) وتقريب رسوم الإنتاج على المنتجات البترولية وخاصة البنزين والديزل ، ويتضح مدى الفوارق بين هذه الضرائب في الدول الأعضاء ، من حقيقة أن العبء الكلي لضريبة القيمة المضافة ورسم الإنتاج على البنزين يتراوح بين ٢٥٠ إلى ٦٥٠ وحده عمله أوروبية (إيكو) لكل متر مكعب في نهاية الثمانينات ، وبلغ متوسط الجماعة ٤٠٠ إيكو لكل متر مكعب.

وبالنسبة لزيت الوقود الثقيل فان رسم الإنتاج عليه يختلف من دولة لأخرى من دول الاتحاد الأوروبي ويتراوح هذا الاختلاف من صفر إلى ٥٠ إيكو لكل طن ، مما ينعكس بالطبع على القدرة التنافسية للصناعات التي تستخدمه في دول الاتحاد المختلفة[٢:ص٩].

البنية الأساسية

تحاول دول الاتحاد الأوروبي تطوير البنية الأساسية لمواد الطاقة من خلال عمل مشترك لكل دول الاتحاد. وتدرس المفوضية الأوروبية إنشاء طاقة تخزين للغاز الطبيعي والبترول تخص دول الاتحاد ، والتي يمكن بفضل حجمها وموقعها أن تخفض من تكاليف التخزين وتزيد من تأمين العرض في حالة حدوث أزمة في الإمدادات.

كذلك وضعت المفوضية الأوروبية برنامجاً للتكامل في صناعة الكهرباء وخاصة ربط كل دول الاتحاد بشبكات كهرباء موحدة ، وتتوقع المفوضية انه حتى عام ٢٠٠٠ يمكن توفير ما بين ٢٣٠٠ مليون إيكو ، ٥٣٠٠ مليون إيكو نتيجة هذا الربط الكهربائي.

العقبات أمام السوق الواحدة للطاقة

تمثل المشكلة الأساسية في مجال توحيد سوق الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي ، مثلها مثل غالبية الدول، وجود احتكارات توزيع تغلق السوق بإحكام في منطقة نفوذها

وخاصة في مجال الكهرباء والغاز الطبيعي وهما الأكثر استخداماً من أشكال الطاقة الثانوية.

كما أن من مشاكل توحيد السوق في مجال الطاقة اختلاف سياسات الدول في تأمين احتياجاتها من الطاقة (وهو ما تم تجاوزه بوضع السياسة الموحدة في مجال الطاقة) ، كذلك مازالت مشكلة الاختلاف في المعاملة الضريبية من أهم العوائق أمام توحيد السوق.

ونتيجة لوجود تاريخ طويل لكل دولة في كيفية تأمينها لاحتياجاتها من الطاقة وكيفية توزيعها وأسعارها فلقد ترتب على ذلك أن أصبح سوق الطاقة في الدول الأعضاء منفصل تماماً ، وبالتالي فإن حرية انتقال منتجات الطاقة تجابه صعوبات كثيرة تمنع هذا الانتقال ، وبالتالي فإن انفصال الأسواق كان له تداعيات على القدرة التنافسية سواء في كل دولة عضواً وفي الاتحاد ككل على الساحة الدولية.

احتكار الدولة

نظراً للطبيعة الخاصة للطاقة والحاجة إلى ضمان تأمين الإمدادات منها بصفة دائمة، فان الدولة تحتكر الكثير من مراحل هذه السلعة ، وخاصة في مرحلة الاستيراد وتوزيع المنتجات ، وتمنح بعض الدول امتيازات محدودة لشركاتها الوطنية في مجال النقل والتوزيع ، ووفقاً لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال توحيد سوق الطاقة فانه ينبغي الإلغاء المرحلي للاحتكارات ذات الطابع التجاري وخاصة في قطاعي الغاز والكهرباء.

ولكن المشكلة التي تواجه المفوضية الأوروبية في هذا المجال هي كيف يمكن التوفيق بين متطلبات التجارة الحرة وبين ضرورة تأمين الإمدادات لأشكال الطاقة المختلفة وخاصة البترول والغاز والذي يستورد أغلب الاحتياجات منهما.

ولقد حاولت المفوضية الأوروبية التغلب على هذه المشكلة من خلال التأثير على شروط العرض، حيث وضعت أحكاما أساسية تحظر جميع الاتفاقيات التي يمكن أن تتم بين متعهدي التوريد، والتي يكون هدفها أو نتيجتها منع أو تقييد أو تشويه المنافسة داخل

السوق الواحدة من خلال فرض أسعار غير عادلة للبيع أو الشراء أو أية شروط تجارية أخرى ، مما يؤدي إلى التأثير على التجارة الحرة بين الدول الأعضاء.

اختلاف الأسعار

من المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي في توحيد السوق الداخلية للطاقة اختلاف الأسعار بين الدول ، والسبب الرئيسي لهذا الاختلاف هو الاختلاف في نسب الضرائب الوطنية ، فمثلاً بالنسبة للكهرباء يدفع المستهلك في فرنسا ٧,١٩ إيكو لكل ١٠٠ كيلو وات/ ساعة ، بينما يدفع المستهلك في ألمانيا ٩,٨٤ إيكو ، وفي إيطاليا ١٠,٩٢ إيكو.

وفي محاولة من المفوضية الأوروبية لوضع مبادئ لتسعير الطاقة في الدول الأعضاء وجهت مذكرة إلى الدول الأعضاء في ١٩٨٤ في هذا الشأن ، واعترف المجلس الوزاري في يونيو ١٩٨٥ بعدم القدرة على التوصل لاتفاق حول هذا الموضوع ، وفي ١٩٨٩ وضعت المفوضية الأوروبية لائحة تحاول من خلالها تقريب الاختلافات بين الأسعار وان تلزم الجهات الموردة بتقديم معلومات عن نظام الأسعار القائم.

العقبات أمام السوق الداخلية للبترول :

تتمثل أهم هذه العقبات - وكما سبق القول - في الاختلافات في أسعار المستهلك نتيجة لاختلاف معدلات الضرائب المفروضة على البترول في دول الاتحاد الأوروبي ، إضافة إلى اختلاف المعايير الفنية المطبقة على وقود السيارات ، والاختلافات في معايير الجودة للمنتجات البترولية ، بالإضافة إلي أن بعض الدول تطبق معايير بيئية أكثر تشدداً من الدول الأخرى في مجال استخدامات الطاقة ، وكذلك العقبات الناجمة عن وجود احتكار للدولة في هذه السلعة.

الغاز الطبيعي

خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٨٦ تضاعف نصيب الغاز الطبيعي في استهلاك الطاقة من ٩% إلى ١٨% ، ويلاحظ أن استهلاك الغاز الطبيعي كان يمكن أن يزداد في دول الاتحاد الأوروبي لأكثر من هذه المعدلات لولا القرار الذي أصدرته المجموعة في فبراير ١٩٧٥ ويقضي بأنه لا ينبغي استخدام الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية وذلك للاعتقاد وقتها إن احتياطات الغاز الطبيعي محدودة ويجب الحفاظ عليها.

ولكن تم إلغاء هذا القرار في يوليو ١٩٩٠ نتيجة الاتفاقيات طويلة الأجل في استيراد الغاز الطبيعي مع روسيا والجزائر ، بالإضافة إلى اكتشاف احتياطيات كبيرة في النرويج[٢١]، وتعد النرويج وبريطانيا من الموردين الرئيسيين للغاز لدول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الموردين التقليدين مثل روسيا والجزائر.

وتعد العقبات التالية من أهم العقبات التي تواجه توحيد السوق الداخلية في مجال الغاز الطبيعي:

١ - أن التوسع في استهلاك الغاز الطبيعي يحتاج إلى استثمارات كبيرة لمد شبكات توصيل الغاز ، ولإدماج بريطانيا وايرلندا وأسبانيا واليونان والبرتغال في الشبكة المترابطة للغاز.

٢ - يسعى الاتحاد الأوروبي إلى فرض ما يسمى بالوضوح السعري لمبيعات الغاز الطبيعي ، حيث تسمح بعض الدول الأعضاء باختلاف الأسعار وفقاً للعملاء (بريطانيا وألمانيا) بينما تتحدد التعريفة سلفاً للجميع في فرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا.

٣ - الاختلاف في معدلات ضريبة القيمة المضافة من دولة لأخرى ، مما يؤثر على الأسعار ، وكما هو الحال بالنسبة للبترول ، وتسعى المفوضية الأوروبية إلى تقريب معدلات الضرائب كخطوة في اتجاه توحيدها.

ووفقاً لسياسة السوق الواحدة للاتحاد الأوروبي، يجب تغيير النظام الأوروبي السائد لنقل الغاز والذي يعتمد على احتكارات وطنية تملكها في الغالب الحكومات وتسيطر

على الاستيراد والتوزيع في آن واحد. وترى المفوضية أنه في البداية لابد من إيجاد القدرة على استخدام شبكات نقل الغاز والخاصة بدولة معينة إلى أطراف أخرى[٢٢].

الطاقة النووية

سبق القول أن الاتحاد الأوربي يسعى إلى أن تكون الطاقة النووية مصدرا لحوالي ٢٥% من الاحتياجات عام ٢٠١٠ ، وهو في ذلك يحاول تحقيق هدفين : الأول خفض التكلفة ، حيث أن تكلفة إنتاج كيلووات / ساعة من مفاعل نووي قدرته ألف ميجاوات حوالي ٤,٢ سنت أمريكي، في حين تصل هذه التكلفة في حالة المحطة الحرارية التي تدار بالفحم إلى ٦,٣٣ سنت ، والى ٦,٥٠ سنت في حالة المحطة التي تدار بالبترول . والهدف الثاني من زيادة الاعتماد على الطاقة النووية هو تقليل الاعتماد على البترول كمصدر للطاقة .

ويلاحظ أن دول الاتحاد الأوربي تختلف فيما بينها في اعتمادها على الطاقة النووية كمصدر للكهرباء ، فنجد أن ٧٤,٦ % من الكهرباء تتولد من المفاعلات النووية في فرنسا، بينما في هولندا هذه النسبة لا تتعدى ٥,٤% . وهذا الوضع هو ما تحاول المفوضية الأوربية تغييره ، بحيث يزداد الاعتماد على المفاعلات النووية في إنتاج الكهرباء ، وان تبدأ الدول التي لا تستخدم الطاقة النووية في توليد الكهرباء في دخول هذا المجال[٢٣].

الخلاصة

عرضنا في هذه الدراسة لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الطاقة، وذلك في إطار سعي الاتحاد إلى تكوين السوق الواحدة في كل المجالات.

ولقد تطور الأمر من سياسات متضاربة في بعض الأحيان إلى وضع أسس السياسة المشتركة، تمهيداً لإيجاد السوق الواحدة في مجال الطاقة.

ويلاحظ أن استهلاك الدول الصناعية من البترول (ومنها الدول الأوروبية أعضاء السوق المشتركة وقتذاك) قد تزايد خلال الخمسينيات والستينيات، نتيجة لسيطرة الشركات البترولية على السوق وانخفاض أسعار البترول حينذاك، وعند تحول السوق إلى سوق للبائعين وارتفاع أسعار البترول، حاولت كل دولة تأمين حصولها على احتياجاتها البترولية، مما أدى إلى محاولة كل دولة لوضع سياسة مستقلة نسبياً عن باقي الدول، وخاصة في مجال علاقاتها مع الموردين الرئيسين للبترول، ولقد أدى هذا إلى تضارب في السياسات بين الدول الأعضاء، مما جعلهم يعملون على وضع سياسة مشتركة في مجال الطاقة، لذا تم تشكيل لجنة للطاقة تحددت مهمتها في ضمان تنسيق وتنفيذ إجراءات الجماعة في هذا المجال، كما أصبح من حق هذه اللجنة الاطلاع على المعلومات عن الاستثمارات المخططة في قطاعات البترول والغاز الطبيعي والكهرباء. وهي بيانات هامة لتقدير الطلب المستقبلي، كما طالبت اللجنة الدول الأعضاء تقديم معلومات ربع سنوية حول تطور واردات البترول والغاز الطبيعي لتتمكن اللجنة من إجراء تقدير موثوق به عن وضع العرض.

ولقد كان الهدف وراء جمع هذه البيانات توفير قاعدة للعمل المنظم لضمان تنفيذ الخطط الرئيسية والأهداف المشتركة. ومع تزويد اللجنة بهذه المعلومات فقد بدأت في وضع أساس سياسة مشتركة للطاقة، وقد بدأت الدول الأعضاء تقبل شيئاً فشيئا عناصر هذه السياسة التي تقدم فرصاً أفضل للنجاح في مجال بالغ الخطورة مثل إمدادات الطاقة.

ويلاحظ أن الأهداف التي وضعتها اللجنة تعرضت أيضاً للتغير نتيجة المتغيرات على أرض الواقع، كما يلاحظ أن عمل اللجنة تعدى مجرد وضع السياسات الكفيلة بالتنسيق والمشاركة في أوقات الأزمات إلى محاولة توحيد السوق الداخلية للطاقة ضمن خطط وبرامج الوحدة الاقتصادية والسياسية لأوروبا الموحدة في ١٩٩٣.

ولقد وضعت اللجنة تصورها الأول لسياسة الطاقة في دول الجماعة عام ١٩٧٤ ثم في عام ١٩٧٩ وضعت تصوراً أكثر دقة لأوضاع الطاقة حتى عام ١٩٩٠ وتلى ذلك برنامج أخر وضع في ١٩٨٥ ليحدد الأهداف حتى عام ١٩٩٥.

وعند محاولة رصد مدى نجاح برنامج الجماعة الأوروبية في مجال الطاقة نجد أن دول الجماعة قد نجحت في تخفيض وارداتها البترولية بحوالي ٥٠% خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٣، ١٩٨٣. ويقدر أن الاستخدام الأكثر رشداً في توفير الطاقة كان من الممكن أن يوفر للجماعة ٢٥٠ مليون طن من البترول.

وبالطبع فهناك عقبات تواجه تطبيق سياسة السوق الواحدة في مجال الطاقة وتعد المشكلة الأساسية في مجال الطاقة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وجود احتكارات توزيع تغلق السوق بإحكام في منطقة نفوذها وخاصة في مجال الكهرباء والغاز الطبيعي وهما الأكثر استخداماً من أشكال الطاقة الثانوية. كذلك مازالت مشكلة الاختلاف في المعاملة الضريبية من أهم العوائق أمام توحيد السوق.

ومن المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي في توحيد السوق الداخلية للطاقة اختلاف الأسعار بين الدول، والسبب الرئيسي لهذا الاختلاف هو الاختلاف في نسب الضرائب الوطنية، فمثلاً بالنسبة للكهرباء يدفع المستهلك في فرنسا ٧،١٩ إكيو لكل ١٠٠ كيلو وات/ ساعة، بينما يدفع المستهلك في ألمانيا ٩،٨٤ إكيو، وفي إيطاليا ١٠،٩٢ إكيو. وفي ١٩٨٩ وضعت المفوضية الأوروبية لائحة تحاول من خلالها تقريب الاختلافات بين الأسعار وأن تلزم الجهات الموردة بتقديم معلومات عن نظام الأسعار القائم.

وهكذا نجد أن محاولة الاتحاد توحيد سوق الطاقة رغم ما يقابلها من عقبات، إلا أن إصرار الدول الأعضاء على تحقيقها سيؤدي في النهاية إلى فتح الأسواق أمام حرية انتقال المنتجات، والى بناء الشبكة الموحدة للكهرباء والغاز الطبيعي، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة القدرة التنافسية للاتحاد، سواء من حيث توفيرها لاحتياجاتها من موارد الطاقة، أو من حيث قدرتها الإنتاجية وانخفاض تكلفة الإنتاج.

الهوامش

(١) يتكون الاتحاد الأوربي حاليا من ١٥ دوله هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، لوكسمبورج، بلجيكا، بريطانيا، الدانمارك، ايرلندا، اليونان، أسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، السويد.

(٢) تتكون اللجنة التنفيذية من ممثلين للدول الأعضاء ويستمر تشكل اللجنة لمدة ٤ سنوات وتختص بإصدار الأوامر المنفذة لنصوص الاتفاقية وقرارات المجلس وإدارة صناديق الجماعة، وتتمتع اللجنة باختصاصات تنفيذية كبيرة إذ تقوم بإصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء ، وبإصدار لوائح يتم تطبيقها بصفة مباشرة داخل كل دولة عضو ، كما تقوم بإدارة العمل اليومي داخل الجماعة.

(٣) Common energy Policy.

(٤) راجع جدول رقم (٣).

(٥) أنظر الجدول رقم (١).

(٦) يقصد بكثافة الطاقة نسبة الاستهلاك النهائي للطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع :

[١] فتح الله ولعلو، أوربا الاثنتي عشرة دولة من المجموعة إلى الاتحاد في: أوربا الاثنتي عشرة دولة والآخرون، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات – الدورة ٢١، الرباط نوفمبر ١٩٩٢.

[٢] European Documen, Energy in the European Community , No. 7

[٣] سهيل ناصر ، النفط الاقتصادي الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار النفط ، في: أساسيات صناعة النفط والغاز – الجزء الثاني ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - مارس ١٩٧٦ .

[٤] حميد القيس ، دور الشركات العالمية المتغير، في : أساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)

[٥] د. نجيب نجم الدين، تركيب الصناعة النفطية في أوربا، جزء من التقرير المقدم من لجنة السوق الأوربية المشتركة عن سلوك شركات البترول الدولية في أقطار السوق للفترة من أكتوبر ٧٣ إلى مارس ٧٤، والصادر في بروكسل يناير ١٩٧٥، مجلة النفط والتنمية، السنة الثالثة، العدد ٨.

[٦] مجلة نفط العرب - الكويت ، السنة ١٤ ، العدد ١١ ، أغسطس ١٩٧٩.

[٧] الأهرام الاقتصادي - القاهرة ، إنتاج واستهلاك النفط العالمي منذ زيادة الأسعار في نهاية ١٩٧٣،ع ٥٧٩، أول أكتوبر ١٩٧٩.

[٨] محمد صفوت قابل ، السياسة المتوسطيه للسوق الأوروبية المشتركة ، مجلة شئون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد ٣٨ ، يونيو ١٩٨٤ .

[٩] التقرير السنوي الأول لأمين عام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، نوفمبر ١٩٧٤ .

[١٠] Peter Pearson (ed.), Energy Policies in an uncertain World, Macmillan 1993.

[١١] محمد صفوت قابل ، العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والسوق الأوروبية المشتركة ، مجلة أخبار البترول والصناعة – أبو ظبي ، العددان ٢٠٠ ، ٢٠١ مارس وأبريل ١٩٨٧.

[١٢] التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ١٩٨٤ .

[١٣] International Energy Annual, Sept. 1981.

[١٤] Eu . Publications: Report on the follow-up to the 1995 Ec Energy Objectives, Luxembourg, 1993.

[١٥] Buchens M., EEC Energy Policy and the Single market of 1993.

[١٦] Eu. Publications, European Technologies for Energy, No. 21/1, 1989.

[١٧] Audland C., European Community Energy Strategy and its legislative implications, Journal of Energy and Natural Resources law, Vol. 10, No. 1. 1993.

[١٨] التقارير الدورية للجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٨٠.

[١٩] Eu Publications, Member States Energy Policies: Main issues for the future, Documents 693, 1991.

[0٢] Doc. Com. (89) 369 Final, 1990

[1٢] Global Oil Report, Vol. 3, No. 5, 1992, Center for Global Energy Studies, London.

[2٢] Eu. Publications, Towards Completion of the internal market for natural gas, Doc. 334, 1992.

[3٢] IAEA. , Reports (90) , Nuclear Energy Power Production.

الأمن المائي العربي : نظرة اقتصادية

(ملخص رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير)

الأستاذة / أمل حمد على العليان

قسم الاقتصاد – جامعة الملك سعود

يعالج هذا البحث مشكلة الأمن المائي العربي وأهم العوامل التي تهدده اقتصاديا وسياسيا وقانونيا. حيث يعاني الوطن العربي الذي تمتد ٩٠% من أراضيه(حوالي ١٣ مليون كم٢) عبر المناطق الجافة وشبه الجافة من العالم من تدهور أمنه المائي، فقد فرض عليه موقعه الجغرافي مناخا صحراويا اتسم بانخفاض معدلات الأمطار التي تقل عن ١٠٠ ملم/ سنة على حوالي ٦٧% من مساحته . إلى جانب كونه يفتقر إلى الموارد المائية العذبة المستديمة باستثناء بعض الأنهار كالنيل والفرات ودجلة التي تستمد مياهها من خارج حدوده مما يشكل خطرا يهدد أمنه المائي حيث تتحكم ثماني دول غير عربية هي أثيوبيا وأوغندا وكينيا وزائير وتركيا وإيران والسنغال وغينيا في أكثر من ٨٥% من منابع موارده المائية السطحية. في الوقت الذي تستنزف فيه موارده المائية الجوفية بمعدلات عالية مما يهدد بسرعة نضوبها. هذا إلى جانب ما تشهده كثير من الدول العربية من موجات الجفاف والتصحر من آن لأخر خاصة خلال العقد الماضي مما يؤثر على عرض المياه المتاح لها.

وفي مقابل عرض المياه المحدود في الوطن العربي يتزايد الطلب على المياه بمعدلات عالية نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض الدول العربية خاصة خلال العقدين الماضيين والاستخدام غير المرشد لموارد المياه المتاحة.

أدى العرض المحدود في مقابل الطلب المتزايد على المياه إلى اختلال التوازن بين عرض المياه والطلب عليها في الوطن العربي. ومما زاد من حدة هذا الاختلال وجود الكيان الإسرائيلي داخل حدوده وسيطرته على جزء من موارده المائية وسعيه المستمر للسيطرة على المزيد منها مما أثر سلبا على عرض المياه المتاح للدول العربية وأصبح يمثل خطرا آخر يهدد أمنها المائي .

ومن هنا بدأت تظهر ملامح الأزمة المائية في معظم أرجاء الوطن العربي التي قد تؤدي في حالة ظهورها وتفاقمها إلى نشوء صراع على المياه في المنطقة نتيجة تنازع المصالح، سواء بين الدول العربية فيما بينها من جهة أو بينها وبين دول الجوار (إسرائيل - تركيا - أثيوبيا) من جهة أخرى. ولعل غياب القوانين الدولية الملزمة المنظمة لاستغلال موارد المياه المشتركة يضيف عاملا أخر يؤثر على سرعة نشوء مثل ذلك الصراع وزيادة حدته .

ونتيجة لتلك العوامل مجتمعة أصبحت مسألة تحقيق الأمن المائي العربي والمحافظة عليه قضية استراتيجية تتطلب دراسة وتحليلا متعدد الأطر. وهذا ما سعت إليه هذه الدراسة التي تقع في ٢٧١ صفحة (متضمنة ٤٠ جدولا و١٢ شكلا و٦ خرائط) موزعة على ستة فصول يتناول الفصل الأول منها المقدمة التي تتضمن الإطار العام لمشكلة البحث ومشكلة البحث ونطاقه ومبرراته وأهدافه وفرضياته ومنهجه. حيث اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة محدودية عرض المياه العذبة في الوطن العربي وتزايد الطلب عليها ورصد العوامل التي تهدد تحقيق الأمن المائي العربي، مع التحليل الاقتصادي والسياسي للمعلومات التي جمعت عن هذه الظاهرة.

الهدف العام للبحث هو دراسة البعد الاقتصادي لازمة المياه المتوقعة في الوطن العربي . أما الافتراض الأساسي فهو: أن الوطن العربي سوف يواجه أزمة مياه في

المستقبل المنظور إذا استمرت معدلات تزايد العرض والطلب على المياه على ما هي عليه في الوقت الحاضر مما سيؤثر سلبا على اقتصادياته. وفي هذا الفصل تم تعريف الأمن المائي العربي تعريفا اقتصاديا وهو : تحقيق كفاية العرض من الموارد المائية العربية لتغطية الطلب العربي على المياه في كل وقت وبأقل كلفة ممكنة .

يتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة حيث تم استعراض بعض الدراسات التي اختصت بتحديد المشكلة المائية العربية ووضع الموارد المائية في بعض الدول العربية بشكل خاص وعلى مستوى الوطن العربي بشكل عام، والدراسات التي تناولت الصراعات السياسية حول المياه في الوطن العربي، وأخيرا الدراسات القانونية حول الموارد المائية المشتركة التي تشير إلى ضرورة دراسة الأمن المائي العربي بأبعاده الثلاثة الاقتصادية والسياسية والقانونية في دراسة واحدة شاملة.

يتناول الفصل الثالث من الدراسة الإطار النظري لمشكلة البحث حيث تم استعراض فيه الجوانب النظرية الاقتصادية والسياسية والقانونية للموضوع تمهيدا للفصلين الرابع والخامس اللذين تناولا تحليل البيانات المتاحة. حيث اختص الفصل الرابع بالتحليل الاقتصادي لمشكلة الأمن المائي العربي تحليلا كليا على مستوى الوطن العربي باعتبار أن الوطن العربي وحدة اقتصادية متكاملة فيما يتعلق بالأمن المائي. وتم في هذا الفصل تناول جانبي العرض والطلب على المياه في الوطن العربي حيث استعرضت الإمكانات المائية المتاحة (جانب العرض) واستخداماتها الاقتصادية(جانب الطلب) وتطورها خلال الفترة ١٩٨٥م - ٢٠٣٠م (الطلب المستقبلي) وذلك بهدف تحديد مدى وجود فجوة مائية في الوطن العربي خلال الفترة المذكورة. ثم استعراض الآثار الاقتصادية لهذه الفجوة والخطط والمشروعات الاقتصادية المطروحة لمواجهتها. وتم في هذا الفصل مقارنة كلفة عدد من البدائل المطروحة لمصادر المياه التقليدية للتعرف على أيها أكثر كفاءة اقتصادية. كما استعرض الفصل تجربة المملكة العربية السعودية في التعامل مع

فجوة المياه. أما الفصل الخامس من الدراسة فاختص بالتحليل السياسي والقانوني لمشكلة الأمن المائي العربي وكان التحليل فيه على مستوى التحليل الجزئي(كل قطر على حده). وفي جانب التحليل السياسي تم استعراض الصراعات التي ظهرت في المنطقة بسبب التنافس على مورد المياه وبشكل خاص في ثلاث مناطق هي حوض نهر الأردن وحوض نهر النيل وحوضي نهري الفرات ودجلة، ثم استعرضت الآثار السياسية للأزمة على دول المنطقة وخاصة الأثر الخاص بالنزاع العربي - الإسرائيلي حول الموارد المائية المشتركة. أما في جانب التحليل القانوني فقد تم استعراض التشريعات المائية في الدول العربية وأثرها على الأمن المائي العربي. كما استعرضت الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت بهدف استغلال الموارد المائية المشتركة في إطار الوطن العربي. أما الفصل السادس من الدراسة فهو خاتمة البحث حيث تضمن النتائج والتوصيات ومن أهما ما يلي :

١ - بمقارنة عرض وطلب المياه في الوطن العربي خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٣٠م تشير النتائج إلى ما يلي :

- حقق الوطن العربي توازنا مائيا في عام ١٩٨٥ ولكن كان ذلك التوازن بسبب عدم تمكنه من تحقيق الأمن الغذائي المستهدف في ذلك الوقت .
- قد يحقق الوطن العربي عجزا مائيا في إطار سعيه لتحقيق الأمن الغذائي ويتوقع أن يبدأ الاختلال بين العرض والطلب على المياه بحلول عام ٢٠٠٠م. الذي سيتزايد إلى أن يصل إلى ما بين ٨٣ إلى ٩٨ مليار متر مكعب في عام ٢٠٣٠م.
- قد يحقق الوطن العربي فائضا مائيا في عام ٢٠٣٠م يتراوح ما بين ١١٤ إلى ١٢٩ مليار متر مكعب فيما لو تم تأمين ٥٠% فقط من الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

- سيجد الوطن العربي صعوبة في تحقيق هدفي الأمن المائي والأمن الغذائي معا(على أساس تحقيق الاكتفاء الذاتي) ما لم تبذل جهود مكثفة لزيادة العرض الاقتصادي للمياه.

٢ - يعد القطاع الزراعي المستهلك الرئيس للمياه في الوطن العربي، شأنه في ذلك شأن بقية دول العالم، حيث بلغت نسبة ما يستهلكه القطاع الزراعي من إجمالي المياه المستهلكة حوالي ٩٧% في عام ١٩٨٥م بينما يقدر أن تبلغ حوالي ٨٧% عام ٢٠٣٠م.

٣ - يعاني الوطن العربي من سوء استخدام الموارد المائية المتاحة مما يؤدي إلى هدر كميات كبيرة من المياه وبالتالي يقلل من عرض المياه رغم محدوديته مما يؤدي إلى التعجيل بظهور الأزمة المائية المتوقعة.

٤ - تعود الأسباب الاقتصادية لتدهور الأمن المائي العربي إلى جانب العرض والطلب معا حيث يتناقص العرض المحدود بينما يتزايد الطلب على المياه بمعدل مضطرد مما أوجد الاختلال بين الجانبين، وسيؤدي استمراره وتفاقمه إلى نشوء الأزمة المتوقعة والتعجيل بظهورها. ومن أهم الآثار الاقتصادية لتدهور الأمن المائي العربي ظهور الفجوة الغذائية العربية التي من المتوقع أن تتفاقم مع استمرار العجز المائي وزيادة حدته بما لهذا من تأثير سلبي على تحقيق الأمن الاقتصادي العربي .

٥ - يستنتج من المقارنة الاقتصادية لعدد من البدائل الحديثة لمصادر المياه التقليدية التي اعتمدت على مقارنة التكاليف فقط إلى إن أقل البدائل كلفة هو البديل الخاص بإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة حيث تراوحت كلفة متره المكعب ما بين ١٠ سنتا إلى دولار أمريكي واحد. تليها كلفة البديل الخاص بنقل جبال الجليد العائمة حين قدرت كلفة متره المكعب بحوالي ١٫٢٥ دولارا أمريكيا. تليها كلفة تحلية مياه البحر التي تراوحت ما بين ١٫٣٩ إلى ٢٫٣٧ دولارا أمريكيا للمتر المكعب .

٦ - يعد القطاع الزراعي المستهلك الرئيس للمياه في المملكة العربية السعودية حيث يستهلك ما يقارب ٩٠% من إجمالي المياه المستهلكة لمختلف الاستخدامات. كما يعد

محصول القمح المستهلك الرئيسي للمياه المخصصة للقطاع الزراعي حيث يستهلك حوالي ثلث الكمية الموجهة لهذا القطاع.

٧ - قد يحتدم الصراع السياسي على المياه في المنطقة العربية بسبب وجود موارد مائية مشتركة وعدم مراعاة بعض الدول لحقوق الدول المشتركة معها في مورد مائي واحد.

٨ - سيسهم غياب القوانين الدولية الملزمة المنظمة لاستغلال موارد المياه المشتركة في تعميق حدة الصراع المائي المتوقع. كما يتوقع ظهور الصراع على المياه الجوفية المشتركة في المنطقة العربية قريبا بسبب استنزاف مياه الطبقات الجوفية المشتركة من قبل بعض الدول العربية على حساب الدول العربية الأخرى المجاورة لها وتشاركها في مصدر المياه الجوفية نفسه.

٩ - تمثل موارد المياه العربية التي سيطر عليها الكيان الإسرائيلي(نهر الأردن والليطاني واليرموك والحاصباني) بالإضافة إلى المياه الجوفية التي يستغلها من أراضي الضفة الغربية ثروة مائية مهمة للكيان الإسرائيلي لن يتنازل عنها بسهولة وستمثل عائقا أمام التوصل إلى حلول سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي .

١٠ - يعد الأمن المائي العربي مطلبا استراتيجيا تواجهه تحديات اقتصادية وسياسية وقانونية وفنية مما يتطلب تبني استراتيجية مائية عربية على مستوى الوطن العربي وعلى المستوى الإقليمي وعلى مستوى كل دولة على حدة .

وقد توصلت الدراسة من خلال دراستها للموضوع إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن المائي العربي المنشود ومن أهمها:

١ - تكثيف الدراسات حول الوضع المائي العربي من حيث الإمكانات المائية (العرض) والاحتياجات المائية (الطلب) وتطورها، مع العمل على إيجاد حلول ملائمة لسد العجز بين جانبي العرض والطلب .

٢ - العمل على تحقيق التوازن بين هدفي الأمن المائي والأمن الغذائي بحيث لا يطغى أحدهما على الأخر مع الحرص على التوفيق بين مصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

٣ - إعداد خطة متكاملة للمياه تنظم عملية إنتاج واستهلاك المياه على المستوى الوطني والإقليمي.

٤ - تحسين استخدام الموارد المائية المتاحة بمختلف الطرق الاقتصادية والقانونية والفنية لتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه.

٥ - التوسع في استخدام التقنيات الحديثة لتوفير المياه كتقنية تحلية المياه المالحة ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها والتغذية الصناعية للطبقات المائية الجوفية.

٦ - تشجيع الأبحاث في تقنيات تحلية المياه الهادفة لتخفيض كلفة التحلية خاصة التقنيات التي تستخدم الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية.

٧ - إيجاد استراتيجية عربية موحدة مع دول الجوار كتركيا وأثيوبيا والعمل على إقامة علاقات جيدة معها وعقد المعاهدات والاتفاقات اللازمة في مجال استغلال موارد المياه المشتركة بما يخدم مصالح جميع الأطراف ويحد من احتمالات نشوء الصراع المائي في المنطقة.

٨ - اتخاذ سياسة عربية موحدة تجاه الكيان الإسرائيلي ووضع حد للسيطرة الإسرائيلية على الثروات المائية العربية.

٩ - إنشاء هيئة عربية مستقلة للمياه تتولى التخطيط لشئون المياه والتنسيق بين المشروعات والبحوث العربية بهدف تطوير أبحاث وتطبيقات المياه وتشجيع التعاون العربي في هذا المجال.

١٠- سن القوانين المنظمة لاستغلال موارد المياه المشتركة(السطحية والجوفية) ملزمة لدول الحوض الواحد بما يسهم في الحد من احتمالات نشوء الصراع المائي في المنطقة.

معايير تقويم الاستثمار الصناعي السعودي
دراسة تحليلية لسلوك الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية

(ملخص رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير)

الأستاذة / هدى عبد العزيز على النعيم

مدير القسم النسائي بمركز الأمير سلمان الاجتماعي

تعد التنمية الصناعية وسيلة هامة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، من خلال بناء اقتصاد متوازن قادر على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية العالمية، والحد من الدور النسبي للصادرات النفطية، ومضاعفة نسبة مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فجاءت أهداف التنمية الصناعية في خطط التنمية الخمس مؤكدة هذا الدور الرئيس الذي لعبه وسيلعبه القطاع الصناعي في إحداث التنمية الشاملة، من خلال تحقيق الحد الأقصى من التصنيع القائم على استخدام المواد الأولية المتوفرة حالياً، خاصة المنتجات النفطية والبتروكيماوية، وتشجيع الصناعات الإحلالية والصناعات التصديرية ذات الميزة النسبية، وتحقيق التكامل والترابط بين النشاطات في القطاعات الاقتصادية، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة الوطنية، وتطوير المشاريع الصناعية الخليجية المشتركة، بالإضافة إلى تقوية العلاقات الصناعية مع الدول العربية والإسلامية والأجنبية.

كما تتمتع المملكة العربية السعودية بتوفر مقومات التنمية الصناعية، حيث تتوفر فيها رؤوس الأموال التي يمكن استثمارها في المجالات الاقتصادية، والمواد الخام ومصادر الطاقة بأسعار رخيصة مقارنة بالدول الأخرى، كما تنعم بالاستقرار السياسي

والاجتماعي، بالإضافة إلى زيادة المقدرة التصديرية للاقتصاد السعودي. لذا حرصت الدولة على تشجيع أشكال الاستثمار المتعددة، من خلال تقديم التسهيلات والحوافز التشجيعية..

إيماناً بأن التصنيع هو الخيار الأمثل، وبأن الأسس والمقومات اللازمة لقيام حركة صناعية كبيرة تتوفر في المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر، جاءت خطط التنمية السعودية مؤكدة على أهمية تحسين الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية المستخدمة، والعمل على حسن استخدام وتنمية وصيانة الموارد الرأسمالية، من خلال توجيهها للقطاعات الإنتاجية الأكثر كفاءة في تحقيق الأهداف المنشودة. من هذا المنطلق تتضح أهمية المشكلة التي يتناولها هذا البحث، حيث يهدف إلى تقويم أداء أنشطة القطاع الصناعي السعودي من جوانبها التسويقية والمالية والتمويلية والإنتاجية والربحية كافة، بالإضافة إلى تقدير مستوى المخاطرة والربحية والكفاءة الاقتصادية المتحققة من الاستثمار في تلك الأنشطة، للتأكد من كفاءة استخدامها لمواردها المالية، ولتحديد مركزها المالي والائتماني، ولتقويم سياساتها التسويقية والإنتاجية والتشغيلية ، وللتعرف على أوجه النقص والقصور التي تعاني منها، لتحديد الأسباب ومحاولة اقتراح الحلول.

استُخدم في هذا البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث طُبق المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني والثالث، بينما استُخدم المنهج التحليلي في الفصل الرابع، ففي الفصل الأول تم استعراض بعض نظريات التنمية الاقتصادية التي تعالج كيفية توزيع الاستثمارات، وتم توضيح تطور أهداف التنمية الصناعية ودور كل من القطاعين الحكومي والخاص في تحقيق تلك الأهداف خلال التنمية السعودية. وفي الفصل الثاني تم استعراض مراحل إنشاء المشروع وتطوره، مع توضيح مفهوم تقويم المشروعات وأهميته ومستوياته وخطواته. وفي الفصل الثالث تم استعراض أهم معايير

تقويم المشروعات الاستثمارية. وفي الفصل الرابع أجري تحليل مالي واقتصادي لتقويم أداء أنشطة القطاع الصناعي السعودي. وتضمن الفصل الخامس النتائج والتوصيات.

تمت عملية التقويم ضمن خطوات محددة وبطريقة منهجية، تتمثل تلك الخطوات في:

١ - تحديد معايير التقويم المالي المستخدمة في تقويم كفاءة أداء النشاطات الصناعية.

٢ - تحديد معايير التقويم الاقتصادي التي تقيس المكاسب الاقتصادية الصافية المتحققة للمجتمع من النشاط الصناعي.

٣ - ترتيب الأنشطة الصناعية تبعاً للنتائج التي تم التوصل إليها باستخدام التحليل المالي والتحليل الاقتصادي.

٤ - تقدير معايير مركبة لقياس مستوى المخاطرة والربحية والكفاءة الاقتصادية لأنشطة القطاع الصناعي السعودي.

٥ - استخدام طريقة(التقدير النقطي) مع الاستعانة بطريقة(التقويم بالأوزان المرجحة) عند تقدير المعايير المركبة، وتتلخص هذه الطريقة في :

(أ) تصميم مقياسين، أولهما للمعايير وثانيهما للنشاطات الاستثمارية.

(ب) ترتيب أولويات خطة التنمية تصاعدياً على المقياس الأول فقط عند تقدير معيار الكفاءة الاقتصادية.

(ج) تحديد المعايير المستخدمة في تقويم النشاط الاستثماري، مع وضع وزن معين لكل معيار وفقاً لمرئيات الدراسة، ثم حساب الوزن النسبي لكل معيار.

(د) ترتيب النشاطات الاستثمارية تنازلياً حسب قيم المعيار الواحد.

(هـ) اتخاذ القرار لصالح النشاط الذي يحقق أكبر قيمة مرجحة بالأوزان النسبية.

وقد وضعت النتائج في جداول ألحقت بأشكال بيانية في ملحق الأشكال البيانية، وتم التعليق على تلك الجداول بالشكل الذي يخدم الهدف من هذا البحث .

ونظراً لقلة البيانات المنشورة الخاصة بموضوع هذا البحث، فقد تم الاقتصار على البيانات الواردة في المسح الصناعي السعودي لعام ١٤١٠هـ، حيث غطى المسح جميع المصانع المؤهلة المنتجة حتى نهاية عام ١٤٠٩هـ، والمرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي، كما قسم المسح الصناعي القطاع الصناعي السعودي إلى ثلاث مجموعات هي بترومين وسابك والقطاع الصناعي الخاص، وقسمت كافة المصانع إلى ٣٠ مجموعة صناعية (أنشطة) وفقاً للمنتجات الرئيسية التي تنتجها.

ومن خلال استعراض النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث نلاحظ ما يلي:

١ - انه على الرغم من التطور الحادث في القطاع الصناعي السعودي، إلا أن الصناعات الكيماوية الأساسية، ومنتجات تكرير البترول، وصناعة الحديد والصلب، والبترول والفحم مازالت هي الأنشطة الرائدة، حيث تتمتع بدرجة عالية من السيولة، كما تساهم بحوالي نصف إجمالي إنتاج القطاع الصناعي السعودي، وتستحوذ على جزء كبير من الدعم المالي المقدم من صناديق التمويل والمؤسسات العامة في صورة قروض غير مكلفة، كما ترتفع نسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي السعودي، وتتميز بضخامة استثماراتها مما جعلها تطبق أسلوب الكثافة الرأسمالية في الإنتاج، والذي انعكس بدوره على مجمل أدائها، فارتفعت فيها مستويات الإنتاجية الكلية وإنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال، كما تحقق أعلى مستويات استغلال للطاقة المتاحة وأعلى استخدام للموارد المحلية، وتساهم مساهمة

ملموسة في تحسين الميزان التجاري حيث يرتفع فيها معامل التصدير وفي نفس الوقت ينخفض معامل الاستيراد.

٢ - أن الصناعات التحويلية تلعب دوراً في تحقيق أهداف التنمية الصناعية السعودية، بالشكل الذي يتناسب مع حجم ما هو متوفر لديها من موارد استثمارية ومواد خام وتقنية ميسرة، فنلاحظ أن صناعات المواد الغذائية والمشروبات الغازية، والإنتاج الحيواني، والنسيج والملابس الجاهزة، ومواد البناء الأخرى، والكاوتشوك والإطارات والبلاستيك، والمعادن غير الحديدية ومنتجات الورق والطباعة والنشر، والخزف والزجاج، والمعادن الإنشائية والماكينات والمعدات الكهربائية، والصناعات الكيماوية الأخرى، قد أظهرت تفوقاً في الأداء، حيث تتمتع بمستوى جيد من السيولة، كما حققت مستويات مناسبة من الربحية والإنتاجية، بالإضافة إلى أنها لا تشكل عبئاً على القطاع الحكومي، حيث لا تتطلب إلا مبالغ ضئيلة من الدعم المالي لتمويل استثماراتها، وتتركز في الغالب في صناعة السلع البديلة للواردات، التي يتم تصدير الفائض منها إلى الدول المجاورة، مما ينعكس بصورة إيجابية على الميزان التجاري للدولة، كما أنها تطبق أسلوب الكثافة العمالية في الإنتاج، وتحقق مستويات جيدة من استخدام الموارد المحلية واستغلال للطاقة.

٣ - بينما تعاني الصناعات الجلدية والأحذية، والخشبية للأثاث، والمعدات المهنية والعلمية والصناعات الأخرى، ومعدات النقل، والتخزين من نقص حاد في مستوى سيولتها، وانخفاض في مستوى نشاطها بصفة عامة، مما نعكس على مجمل أدائها فانخفض مستوى إنتاجيتها وبالتالي ربحيتها، وإن كانت تمتاز بصغر حجمها، حيث تعتمد بصفة رئيسة على مصادر تمويل داخلية في تمويل نشاطها، وتعاني هذه الصناعات من سوء استخدام للموارد المتاحة، حيث تنخفض فيها معدلات استغلال الطاقة واستخدام الموارد المحلية، ولا تساهم بقدر يذكر في إجمالي القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج يطرح البحث مجموعة من التوصيات أهمها:

- الاهتمام بتطوير الخدمات المالية المتعلقة بمعالجة الخلل في الهياكل التمويلية والتي قد تصيب الأنشطة الصناعية، كنقص السيولة النقدية أو ارتفاع نسبة المديونية.
- الاهتمام بتطوير الصناعات التي ترتكز على الموارد التي تتمتع فيها المملكة العربية السعودية بمزايا نسبية، مع تيسير الحصول على التقارير الحكومية الخاصة بالخامات المحلية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تصنيع تلك الخدمات.
- إعطاء حوافز لتشجيع المصدرين المحليين، مع تسهيل إجراءات التصدير، والتعريف بالمنتجات السعودية في الأسواق العالمية.
- تنشيط دور مركز تنمية الصادرات والشركة السعودية للصادرات الصناعية، مع الاهتمام بإعداد دراسات ميدانية للمشاكل المتعلقة بالصناعة.
- تنشيط دور المؤسسات المتخصصة بتجميع المدخرات الخاصة وتوجيهها نحو قنوات استثمارية منتجة.
- تشجيع الصناعات التي تعاني من مشكلة نقص السيولة والتي تمتاز بارتفاع معامل كفاءتها الاقتصادية، من خلال إعطاء قروض حكومية طويلة الأجل بشروط ميسرة.
- تحسين الأنشطة التسويقية والإعلامية لدى المصانع السعودية، ومضاعفة الجهد المبذول في الترويج للسلع الصناعية، وتعزيز الشعور بالمواطنة من اجل كسب ثقة المستهلك الوطني في منتجاته المحلية وفي صناعته الوطنية لتشجيع تطور الصناعات التحويلية.
- حماية المنتجين المحليين من سياسات الإغراق التي يتبعها بعض المصدرين الأجانب.

- تشجيع الصناعات التي تخدم قطاع التجهيزات الأساسية، كصناعة مواد البناء وصناعة المعدات الإنشائية.
- تطوير الصناعات المساعدة التي تخدم القطاعات الصناعية الأخرى كصناعة قطع الغيار اللازمة للصناعة البتروكيماوية ومصافي تكرير النفط وصناعة الأسمنت والصناعات الحربية.
- إنشاء العديد من مراكز التدريب المهني والتدريب على رأس العمل على نفقة الدولة وبمشاركة القطاع الخاص، مع تقديم حوافز مالية كافية(كالعلاوات والبدلات) لاجتذاب العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص لتحل محل العمالة الأجنبية.